



سُكَّان

نحو حياة أفضل للسكان

مجلة فصلية تصدر عن المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء عدد ٤٨، مارس ٢٠٢١

- السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022: محور المرأة والطفولة
- أسئلة حوارية مع سعادة السيد سلطان الكواري نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر
- مقال العدد: حالة سكان قطر 2019 من خلال تقرير اللجنة الدائمة للسكان



الناشر:

المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء
العدد (48) مارس 2021

المشرف العام:

الدكتور صالح بن محمد النابت رئيس اللجنة الدائمة للسكان
رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس التحرير:

عبد الهادي صالح الشاوي، مدير المكتب الفني
اللجنة الدائمة للسكان

الموقع الإلكتروني: www.ppc.gov.qa
البريد الإلكتروني: ppc@psa.gov.qa
دولة قطر- الدوحة
ص ب: 1855 الدوحة - قطر
هاتف: 44958653 (+974)
فاكس: 448389760 (+974)

اقرأ في هذا العدد :

- السياسة السكانية لدولة قطر -2017-2022: محور المرأة والطفولة
- أسئلة حوارية مع سعادة السيد سلطان الكواري نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر
- مقال العدد: حالة سكان قطر 2019 من خلال تقرير اللجنة الدائمة للسكان
- نقطة ضوء: اللجنة الدائمة للسكان تصدر تقريرها السنوي : «حالة سكان قطر 2019»
- جهاز التخطيط والإحصاء يحتفل باليوم العالمي للإحصاء (20 أكتوبر 2020)
- أهم نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال الربع الثالث من عام 2020
- دراسات وأبحاث:
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية 2019: التفاوتات في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين
- ديديه بروتون , مكاللي باربييري, هيبوليت داليسس, وماكالي مازوي -. التطورات الديموغرافية الأخيرة في فرنسا: الولادات والوفيات والهجرات 2018
- الأمم المتحدة منظمة الإسكوا. - أثر جائحة كورونا على قطاع النقل في المنطقة العربية . 2020
- الأمم المتحدة منظمة الإسكوا. - مسح الإجراءات الحكومية المتخذة لوقاية الأشخاص ذوي الاعاقة من فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) والجهود المبذولة لتزويدهم بالمعلومات والمواد التوعوية اللازمة بصيغة ميسرة 2020
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لعلم 2020: أفق جديد للتنمية البشرية والائتروبوسينز - نيويورك 2020
- صورة العدد

كلمة المشرف العام



د. صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

ذوو الإعاقة. ولكل من هذه المحاور غاية رئيسية وعدد من الأهداف الفرعية. كما يوضح الحوار الآليات التي تعتمدها اللجنة الدائمة للسكان في متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة. من أهمها قيام اللجنة بتشكيل ست مجموعات عمل ممثلة لمختلف وزارات الدولة ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية، وذلك بإشراف خبراء وباحثي المكتب الفني للجنة. وتكمن مهمة هذه المجموعات في رصد ومتابعة تنفيذ كل إجراء نوعي أو كمي تتضمنه وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022.

ويستعرض مقال العدد تقرير اللجنة الدائمة للسكان الموسوم بـ«حالة سكان قطر 2019: عامان على انطلاق السياسة السكانية» والذي يتضمن مقارنة منهجية تجمع بين الرصد النوعي والقياس الكمي، وهو يبرز أهم الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ما تزال تواجه تطبيق برامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر.

وتستعرض زاوية «نقطة ضوء» احتفال جهاز التخطيط والإحصاء، باليوم العالمي للإحصاء والذي يتم إحياءه على مستوى العالم في العشرين من أكتوبر كل خمس سنوات. حيث جاء هذا العام تحت شعار «ربط العالم ببيانات يمكننا الوثوق بها» وهو الشعار الموحد من قبل اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة انطلاقاً من أهمية وجود بيانات موثوقة في العالم.

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم العدد الثامن والأربعين من مجلة «سكان» الذي يتضمن موضوعه الأول عرضاً مفصلاً لأحد محاور السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022) المتمثل في محور «المرأة والطفولة» والذي يوضح الزيادة الملحوظة لمشاركة المرأة القطرية في قوة العمل، والتي بفضلها تتجه دولة قطر نحو تحقيق مضمون الغاية الخامسة من غايات الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة 2030، وهي: «تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال».

ويرتبط هذا التقدم بتوسع الفرص التعليمية أمام المرأة بمجموعة من العوامل من أهمها سعي الدولة نحو تحقيق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والمرتبطة بـ «ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع»، وذلك بحلول عام 2030. كما تولي دولة قطر اهتماماً خاصاً بالطفولة على اعتبار أن أطفال اليوم هم مستقبل الغد؛ ومن أجل ذلك عملت على زيادة الاهتمام بالطفل بدنياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً وثقافياً وبكل ما يتصل برفاهه وتمكينه تعليمياً وصحياً، الأمر الذي أثمر عن إنجازات كثيرة في هذا المجال، أهمها الارتفاع المتواصل في معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي للذكور والإناث على حد سواء، وتوفير الدعم والحماية وكل مستلزمات الرعاية الصحية الشاملة للأطفال.

ويقدم حوار العدد مع سعادة السيد سلطان الكواري نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر الغاية الأساسية للسياسة السكانية وهي: تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر ويرتقي بقدراتهم ويوسع خياراتهم ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته.

ولتحقيق الغاية المذكورة حددت السياسة السكانية الجديدة 2017-2022 ستة محاور وهي: السكان والقوى العاملة، النمو الحضري والإسكان والبيئة، التعليم والتدريب والشباب، الصحة العامة والصحة الإنجابية، المرأة والطفولة، كبار السن والأشخاص



إعداد د. يوسف بريك
اللجنة الدائمة للسكان

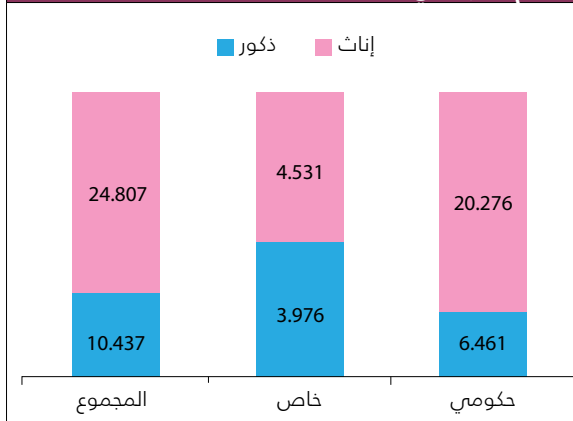
محور «المرأة والطفولة»

وبازدياد معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية تتجه دولة قطر نحو تحقيق مضمون الغاية الخامسة من غايات الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة 2030، وهي: «تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030».

ارتفاع أعداد الفتيات في التعليم العالي:

يشير الشكل التالي إلى أن مجموع عدد الطالبات في الجامعات الحكومية والخاصة بلغ أكثر من ضعف عدد الطلاب في العام الدراسي عام 2018-2019، إذ في حين وصل عدد الطالبات إلى 24,807 طالبة لم يتجاوز عدد الطلاب الـ 10,437 طالباً خلال العام الدراسي المذكور.

أعداد الطلبة الجامعيين بحسب الجنس ونوع التعليم للعام الدراسي 2018-2019



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التعليم، الفصل الرابع 2019

مما لا شك فيه أن حجم تواجد الفتيات في منظومة التعليم العالي في دولة قطر يرتبط بتوسع الفرص التعليمية في هذه المنظومة، وهو التوسع الذي يعود إلى مجموعة من العوامل من أهمها سعي الدولة نحو تحقيق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والمرتبطة بـ «ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع»، وذلك بحلول عام 2030.

في العدد السابق (47) من مجلة «سكان» ألقينا الضوء على المحور الرابع من محاور السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022)، وفي هذا العدد سنركز على المحور الخامس، وهو: «المرأة والطفولة». ويشتمل هذا المحور على مكونين أساسيين، هما:

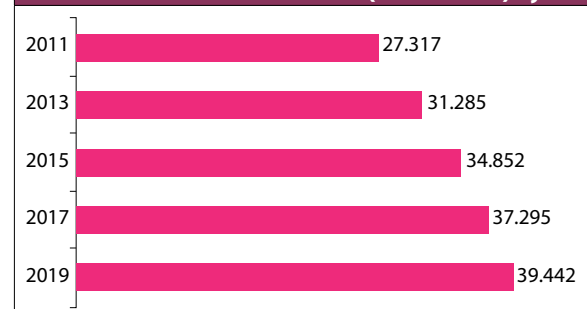
أولاً المرأة:

مع استمرار انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) تعمل دولة قطر للحد من تأثيره السلبي على المرأة، وبذل الجهود الكبيرة للحفاظ على المكتسبات والإنجازات التي تم تحقيقها في مجال تمكين المرأة القطرية التي ساهمت إلى جانب الرجل في جهود التصدي للجائحة المذكورة، الأمر الذي جعلها محل تقدير وإشادة محلية ودولية. والمؤشرات الدالة على الإنجازات المتحققة في مجال تمكين المرأة القطرية كثيرة، أهمها:

ازدياد المشاركة في النشاط الاقتصادي:

بحسب الشكل البياني التالي، بلغ عدد القطريات النشطات اقتصادياً (39,442) امرأة عام 2019، بعد أن كان (27,317) عام 2011، أي بزيادة كلية بلغت (12,125) امرأة خلال ثماني سنوات وزيادة سنوية وصلت إلى (1,516) امرأة، ليترتب على هذه الزيادة توسع مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل، والتي أصبحت تشكل نحو 37% من مجموع قوة العمل القطرية عام 2019 بعد أن كانت حوالي 34% عام 2011.

تطور أعداد القطريات النشطات اقتصادياً خلال الفترة (2011-2019)

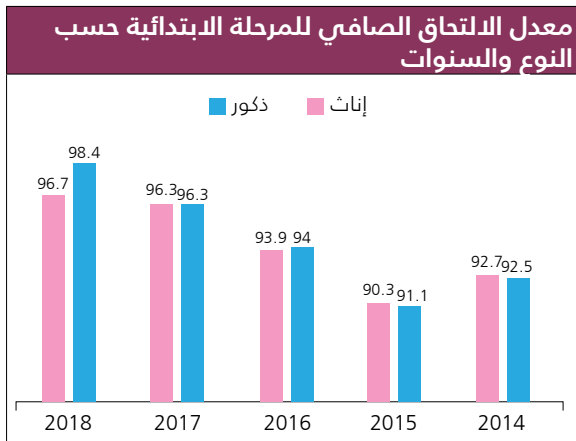


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة

وقد أولت دولة قطر اهتماماً خاصة بهذه الشريحة العمرية على اعتبار أن أطفال اليوم هم مستقبل الغد، فيقدموا تستثمر فيهم اليوم بقدر ما تحصد غداً من إنجازات يمكن أن تسهم في تقدم هذا البلد وازدهاره. ومن أجل ذلك عملت الدولة على زيادة الاهتمام بالطفل بدينياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً وثقافياً وبكل ما يتصل برفاهه وتمكينه تعليمياً وصحياً، الأمر الذي أثمر عن إنجازات كثيرة في هذا المجال، أهمها:

ارتفاع معدل الالتحاق الصافي:

تجسيدا لدستور البلاد، الذي أكد في المادة (49) على حق التعليم للجنسين، يشير الشكل البياني التالي إلى تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين وغياب الفوارق الكبيرة بينها، وإلى أن المنظومة التعليمية القطرية استطاعت توفير فرص تعليمية متساوية للذكور والإناث دون تمييز بينهما. والجدول المذكور يبين ارتفاعاً متواصلاً في معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي للذكور والإناث على حد سواء، حيث وصل هذا المعدل إلى 96.7% للإناث و98.4% للذكور عام 2018، وبلغ مؤشر المساواة 0.98.



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التعليم، سنوات مختلفة

وهذا يدل على أن دولة قطر استطاعت في وقت مبكر من تحقيق مضمون الغاية الخامسة من الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمرتبطة بـ «القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصلية، والأطفال، وذلك بحلول عام 2030».

توفير الدعم والحماية للأطفال:

تحظى قضايا حماية الأطفال في دولة قطر بعناية مؤسسية، بل وحتى مجتمعية خاصة. ويتجلى هذا الاهتمام في تعدد المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية الداعمة للطفولة، ولأسيما لمن يتعرضون لسوء المعاملة. فبالإضافة إلى مركز الاستشارات العائلية ومؤسسات

المشاركة في الحياة العامة:

يوماً بعد يوم تثبت المرأة القطرية جدارتها بالمشاركة في الحياة العامة وفي كل المواقع الحيوية، سواء كانت موظفة أو قيادية أو مسؤولة لتقدم إضافة نوعية لكل المهمات المنوطة بها، فقد تولت المرأة القطرية منصب وزيرة، وعضو مجلس بلدي، وسفيرة، ورئيسة جامعة، ومديرة مؤسسات عامة وخاصة، ومنصب القضاء بالمحاكم... الخ.

وقد استندت مشاركة المرأة القطرية في الحياة العامة على موروث ثقافي أقره الدستور الدائم لدولة قطر الذي أكد على دور المرأة الفاعل في المجتمع، والذي كرس مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات مشدداً على منع التمييز بسبب الجنس، وعلى تكافؤ الفرص في التمتع بالخدمات والمشاركة في جميع المجالات على قدم المساواة.

وعكست رؤية قطر الوطنية 2030 تلك المبادئ الدستورية، والتشريعات القانونية ذات الصلة بتمكين المرأة، فأكدت دعم دور المرأة في المجتمع، وتعزيز قدراتها وتمكينها من المشاركة في مختلف المجالات، لاسيما الاقتصادية والسياسية، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار.

وفي الواقع العملي، تعد دولة قطر أول دولة خليجية تتسلم فيها امرأة منصباً وزارياً، وذلك في العام 2003، وتلاها تعيين ثلاث سيدات في وزارات مختلفة وفي أعوام مختلفة.

وتعززاً لهذه وسواها من الإنجازات في مجال تمكين المرأة، دعت السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 في غايتها الأساسية إلى "دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة". ومن أجل تحقيق هذه الغاية حددت السياسة السكانية الهدف التالي:

دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وقد تم تحويل

هذا الهدف إلى جملة من الإجراءات، هي:

- توسيع مجالات مشاركة المرأة، ولأسيما المشاركة في قوة العمل
- التوسع في المبادرات والبرامج الداعمة لمشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة
- توفير بيئة تساهم في تحقيق الملاءمة بين عمل المرأة ومسؤولياتها الأسرية (عمل جزئي، عمل عن بعد...)

ثانياً) الطفولة:

بحسب أحدث الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، بلغ عدد الأطفال بعمر (0-14) سنة (398,435) عام 2019، وهم بذلك يشكلون حوالي 14% من إجمالي سكان الدولة. ويلاحظ وجود تقارب ملحوظ في نسبة الأطفال الذكور والإناث من مجموع السكان، حيث يمثل الذكور (7.3%) والإناث (7%) من المجموع المذكور.

السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 في غايتها الأساسية إلى "المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للأطفال". ومن أجل تحقيق هذه الغاية حددت السياسة السكانية الهدف التالي:

ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل.

وقد تم تحويل هذا الهدف إلى الإجراءات التالية:

- إنشاء مستشفى خاص بالأطفال وزيادة عدد الوحدات والأقسام داخل المستشفيات القائمة في البلديات
- تعزيز إجراءات حماية الأطفال من التعرض لأنواع العنف المختلفة، وتعزيز الخدمات الصحية المدرسية

المجتمع المدني، تقوم مؤسسات حكومية، مثل المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، بتوفير مجموعة من الخدمات للأطفال الذين يتعرضون لمختلف أنواع العنف، كما هو مبين في الجدول التالي.

ارتفاع نسبة التطعيمات الأساسية:

توافقاً مع توجهات الدولة التنموية، تسعى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المرتبطة بمختلف جوانب رعاية الطفولة، إلى توفير كل مستلزمات الرعاية الصحية الشاملة للأطفال في قطر. فوفقاً للجدول التالي تقترب نسبة تطعيمات الأطفال خلال السنة الأولى من نسبة الشمول في العديد من الأمراض التي تصيب الأطفال خلال السنة الأولى من العمر. وتعزيزاً لهذه وسواها من الإنجازات في مجال الطفولة، دعت

أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والجنسية والنوع لعام 2018

نوع الخدمة	قطريون			غير قطريين			المجموع	
	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث
إرشاد وتوجيه	24	21	45	19	23	42	43	44
استشارات اجتماعية ونفسية وقانونية	71	89	160	58	52	110	129	141
إيواء	9	4	13	2	5	7	11	9
خدمات تأهيل	943	543	1,486	311	229	540	1,254	772
المجموع	1,047	657	1,704	390	309	699	1,437	966

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الفصل العاشر، خدمات المجتمع المدني 2018

نسبة التغطية بالتطعيمات الأساسية خلال العام الأول من العمر للفترة 2014-2018

نوع التحصين والتطعيم	العام				
	2014	2015	2016	2017	2018
درن (بي . سي . جي)	90	97	97.3	98.5	98.6
قطرات شلل الأطفال (جرعة ثالثة)	99	99	98.1	97	98
ثلاثي (جرعة ثالثة)	89	99	98.2	97.1	98
إلتهاب الكبد الفيروسي (ب)	89	99	98.2	96.9	98
(جرعة ثالثة)					
الحصبة / الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية (جرعة ثالثة)	100	91	91.2	99.9	99.9
هيموفيلس انفلونزا (جرعة ثالثة)	89	99	98.2	97.1	98
تطعيم للجديري (جرعة أولى)	--	100	100	100	99.6
المكورات الرئوية	100	96.1	96.6	97.7	98.4

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، الفصل السادس 2018.

حوار العدد مع سعادة سلطان الكواري نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر



1/ ما الغاية الأساسية للسياسة السكانية الجديدة لدولة قطر 2017-2022؟

الغاية الأساسية للسياسة السكانية هي: تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر ويرتقي بقدراتهم ويوسع خياراتهم ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته.

2/ وكيف يمكن تحقيق الغاية المذكورة؟

لتحقيق الغاية المذكورة حددت السياسة السكانية الجديدة 2017-2022 ستة محاور، لكل منها غاية رئيسية وعدد من الأهداف الفرعية. وهذه المحاور هي:

- السكان والقوى العاملة (وهو المحور الأهم)، وغايته: «التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي لاختلالات التركيبة السكانية». ومن أهدافه: زيادة عدد المواطنين، دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة، الحد من استقدام العمالة، التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن.

- النمو الحضري والإسكان والبيئة،

- التعليم والتدريب والشباب،

- الصحة العامة والصحة الإنجابية

- المرأة والطفولة،

- كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة.

4/ وكيف تقيّمون تعاون الجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية للدولة مع مجموعات العمل المذكورة؟

انطلاقاً من أن السياسة السكانية مشروع وطني بامتياز، وبناءً على ما أنجزته مجموعات العمل حتى تاريخه، يمكننا القول بأن الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتنفيذ هذا البرنامج حرصت على تزويدنا بالبيانات والمعطيات اللازمة لعملنا، ونأمل أن يستمر هذا التعاون ويتعزز في الأيام القادمة.

5/ ما الإجراءات العملية التي تتضمنها وثيقة السياسة السكانية الجديدة لدولة قطر والتي تهدف إلى ضبط معدلات النمو السكاني المتسارعة؟

إن النهضة التنموية الشاملة التي شهدها ولا تزال تشهدها البلاد استدعت استقدام عدد كبير من العمالة الأجنبية الأمر الذي أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني. ورغم أن النمو السكاني قد انخفض

3/ ما الآليات التي تعتمد عليها اللجنة الدائمة للسكان في متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة؟

قامت اللجنة بتشكيل ست مجموعات عمل ممثلة لمختلف وزارات الدولة ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية، وبإشراف خبراء وباحثي المكتب الفني للجنة. ومهمة هذه المجموعات هي رصد ومتابعة تنفيذ كل إجراء نوعي أو كمي تتضمنه وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022، وذلك بحسب الجهة الرئيسية والفرعية المعنية بتطبيق هذا الإجراء أو ذاك. وبعد الانتهاء من جمع البيانات، تقدم هذه المجموعات نتائج عملية رصدها ومتابعتها لتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية للمكتب الفني للجنة الذي يقوم بدوره بتدقيقها ومراجعتها ومن ثم إدراجها في التقرير الوطني السنوي الموسوم بـ «حالة سكان قطر».



مسار التنمية المستدامة في دولة قطر: التقدّم والتحديات نقاش شيق في مؤسسة قطر

7/ على ضوء توجهات رؤية قطر الوطنية 2030، ما هي الإجراءات التي اتخذتها السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 من أجل التحول التدريجي نحو الاقتصاد القائم على المعرفة؟

التوجه نحو اقتصاد قائم على المعرفة أحد أبرز توجهات رؤية قطر الوطنية 2030، ولتحقيق هذا الهدف حددت السياسة السكانية الجديدة عدداً من الإجراءات مثل:

- توسيع نطاق الأئمة (أي تحويل الآلات إلى أوتوماتيكية) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة.
 - منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتتها.
 - التركيز على استقدام ذوي الخبرة والاختصاصيين في اقتصاد المعرفة والاحتفاظ بهم والتقليل من الاعتماد على الاستشاريين المؤقتين.
 - الاستفادة من العمالة الوافدة في تطوير وتدريب الكوادر الوطنية.
 - حث المؤسسات التعليمية على ابتعاث القطريين للتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة.. وغير ذلك.
- وبالطبع، فإن هذه الإجراءات لا تتحقق دفعة واحدة، فبعضها يمكن تحقيقه خلال فترة قصيرة نسبياً وبعضها يحتاج إلى مزيد من الوقت.

8/ كيف يمكن للسياسة السكانية أن تسهم في إيجاد التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة؟

أشرت إلى المحاور الستة للسياسة السكانية الجديدة، وإلى أن محور السكان والقوى العاملة هو المحور الأهم، كونه يهتم بمعالجة النمو السكاني والتركيبية السكانية. وكما تعلمون، جاء النمو السكاني السريع كنتيجة لاستقدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة اللازمة من أجل تنفيذ الخطط التنموية الطموحة للدولة. فالموارد البشرية

خلال السنوات الأخيرة، إلا أن برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة قد وضع مجموعة من الإجراءات لضمان ضبط معدلات النمو السكاني، وهي:

- تدوير العمالة الوافدة، أي الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والإفادة منها في مشاريع جديدة واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة بالبلاد من قبل الشركات التي ترسو عليها المشاريع.
- تسهيل تشغيل أفراد عائلات المقيمين الموجودين في قطر
- منح شركات القطاع الخاص حوافز لإحلال مواطنين محل الوافدين في وظائف مناسبة بالقطاع الخاص والمختلط
- الحد من ارتفاع أعداد العمالة المنزلية من خلال متابعة تنفيذ الحد الأعلى المقرر للعاملين لدى الأسرة الواحدة،

6/ تعتبر دولة قطر من أكثر الدول جذباً للعمالة للوافدة، ما هو أثر زيادة العمالة الوافدة على التركيبة السكانية؟

نعم، لقد ترتب عن الاستقدام المفتوح في السنوات الأخيرة لتغطية الاحتياجات المتسارعة لمختلف القطاعات التنموية والاقتصادية والخدمات ارتفاع غير مسبوق لسكان دولة قطر، حيث ازداد إجمالي سكان الدولة حوالي 25 مرة ما بين 1970 و2019 (ارتفع من 111.000 نسمة عام 1970 إلى 2.800.000 عام 2019).

ورغم أن العمالة الوافدة قد لعبت دوراً مهماً في تحقيق النهضة التنموية الشاملة وتحريك عجلة التقدم التي شهدتها ولا تزال تشهدها دولة قطر على مختلف الأصعدة، إلا أن أعدادها الكبيرة ساهمت بشكل كبير في إحداث خلل في التركيبة السكانية للدولة. وقد ترك هذا الخلل في التركيبة السكانية أثراً وتداعيات مختلفة. وفي هذا السياق، تسعى السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 لمواجهة هذه التداعيات عبر طرحها مجموعة من الحلول العملية التي يمكن أن تسهم في الحد منها.

لا يخفى على أحد دور الإحصاء في عمل الدول والمؤسسات والمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي غالباً ما يرتبط مصير مشاريعها أو قراراتها الكبرى بتوفر المعلومات والبيانات والمؤشرات الإحصائية ذات الصلة. انطلاقاً من ذلك، لم يكن من الممكن أن ترى السياسة السكانية الأولى لدولة قطر (2009-2014) والثانية (2017-2022) النور لولا البيانات الإحصائية التي وفرها جهاز الإحصاء القطري الذي يمتلك قواعد بيانات حديثة ومطابقة للمعايير الدولية.

فمن أجل تبرير إعداد السياسة السكانية المذكورة كان لا بد للقائمين عليها من رصد الواقع السكاني للدولة ومعرفة خصوصية المجتمع القطري واحتياجاته، الأمر الذي تطلب استخدام البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة والموثوقة، والتي ينتجها جهاز الإحصاء القطري.

وفي سياق متصل، لم تكن البيانات والمؤشرات الإحصائية ضرورية لتبرير إعداد السياسة السكانية للدولة فحسب، بل أيضاً لمتابعة تنفيذ هذه السياسة، وذلك من خلال رصد التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات والأهداف المتضمنة في برنامجها، إضافة إلى العرض والتحليل الإحصائيين للقصايا ذات الصلة بالواقع السكاني والتنمية للدولة، بما يسهم في رسم لوحة بانورامية شاملة عن حالة السكان والتنمية في قطر من خلال إبراز أهم الإنجازات المتحققة والتحديات القائمة.

ما سبق يؤكد، مرة أخرى، صعوبة التفكير في تخطيط سكاني وتنموي سليم دون توفر المعلومات والبيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة والشاملة والموثوقة، فنجاح الخطط والمشاريع التنموية يعتمد على توفر مثل هذه البيانات واستخدامها في شكل أرقام ومؤشرات إحصائية تعكس الواقع المدروس.



الوطنية لا تكفي لتلبية احتياجات تلك الخطط. اليوم، بعد الانتهاء من تنفيذ بعض المشاريع التنموية واقترب بعضها الآخر من الانتهاء، أخذ عدد السكان في الدولة بالاستقرار النسبي. وربما يبدأ بالانخفاض التدريجي خلال السنوات القليلة القادمة في حال التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، والتخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، والحد من استقدام العمالة غير الماهرة وغيرها من الإجراءات التي طرحها السياسة السكانية.

9/ وماذا عن رؤية السياسة السكانية لموضوع تمكين الشباب؟

حرصت السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 على الدعوة إلى تنويع المبادرات المؤسسية الداعمة لمشاركة الشباب في المجالات التنموية والاجتماعية والثقافية والتنسيق بينها، وإلى ضمان تكافؤ الفرص بين الشباب من الجنسين، وغير ذلك من الإجراءات الهادفة لضمان تمكينهم من المشاركة الفعالة في جميع مناحي الحياة الاجتماعية.

وتستند رؤية السياسة السكانية هذه إلى الرؤية الأشمل المتعلقة بتمكين المواطنين وتعزيز قدراتهم في كافة جوانب الحياة من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وتفعيل قيم العدالة والإنصاف والتعاون والتكامل والأمن بما يمكن الأجيال في الحاضر والمستقبل من المساهمة في عملية التنمية والاستفادة منها لضمان حياة رغيدة آمنة، وهو ما نصت عليه رؤية قطر الوطنية 2030.

10/ وفي سياق متصل، ما هي أبرز الإجراءات التي اعتمدها السياسة السكانية للدولة بشأن تمكين المرأة؟

أكدت دولة قطر حرصها على تمكين المرأة، وتوفير الدعم والبيئة التي من شأنها أن تعزز حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويتجسد هذا الحرص في رؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجيات التنمية الوطنية، إضافة إلى السياسة السكانية التي دعت إلى دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للأطفال، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات، مثل: توسيع مجالات مشاركة المرأة، ولاسيما المشاركة في قوة العمل

- التوسع في المبادرات والبرامج الداعمة لمشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة
- توفير بيئة تسهم في تحقيق الملاءمة بين عمل المرأة ومسؤولياتها الأسرية (عمل جزئي، عمل عن بعد...)

11/ وفي الختام: بصفتكم مستشاراً إحصائياً في مكتب سعادة رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، نود أن تحدثونا عن استخدام البيانات والمؤشرات الإحصائية في صياغة ومتابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر.

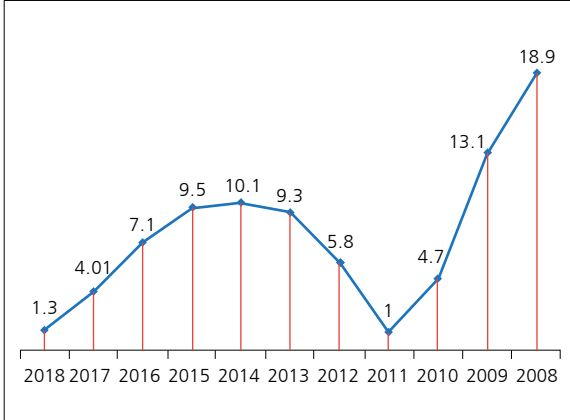
مقال العدد

«حالة سكان قطر 2019» من خلال تقرير اللجنة الدائمة للسكان



إعداد د. يوسف بريك
اللجنة الدائمة للسكان

معدل النمو السنوي للسكان في قطر خلال الفترة 2018 – 2019 (%)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

ويعود هذا التراجع إلى تغيير هيكل الأنشطة التنموية وإنجاز الدولة للعديد من المشاريع التنموية التي تحتاج لعمالة كثيفة، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من استخدام العمالة، والتخلص من الفائض منها عن الحاجة، والتي دعت إليها السياسة السكانية.

- ارتفاع نسبة العمالة الماهرة وعالية المهارة: إن المعالجة الجذرية لاختلال التركيبة السكانية المتعلقة بتزايد أعداد الوافدين تكمن في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 الداعية إلى التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. فتحديث وسائل الإنتاج والخدمات وأتمتها ستؤدي بالضرورة إلى الحد من الحاجة إلى الأيدي العاملة من جهة، وإلى تحسين نوعية العمالة المستقدمة من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، يشير التقرير إلى أن نسبة العمالة عالية المهارة (المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون، والاختصاصيون، والفنيون والاختصاصيون المساعدون) والعمالة الماهرة (الكتبة، والعاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق، والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك) ارتفعت من 23% عام



أصدرت اللجنة الدائمة للسكان، ضمن خطتها السنوية، تقريرها الوطني الموسوم بـ «حالة سكان قطر 2019: عامان على انطلاق السياسة السكانية»، والذي يعتمد مقاربة منهجية متكاملة تجمع بين الرصد النوعي والقياس الكمي، في إبراز أهم الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ما

تزال تواجه تطبيق برامج عمل تلك السياسة.

ويتضمن التقرير المذكور ستة فصول، إضافة إلى التقديم والمقدمة والخاتمة. ويتناول كل فصل من هذه الفصول محوراً من محاور السياسة السكانية التي يتم فيها استعراض الأهداف والإجراءات التي تمت ترجمتها إلى مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية كأدوات منهجية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية. والفصول المقصودة هنا هي:

أولاً) السكان والقوى العاملة

على ضوء نتائج متابعة تنفيذ أهداف السياسة السكانية، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يستعرض التقرير أهم الإنجازات التي تحققت في مجال السكان والقوى العاملة، مثل:

- تراجع معدل النمو السنوي للسكان في قطر: رغم الزيادة المطلقة في الحجم الكلي للسكان خلال الفترة من 2008 إلى 2018، إلا أن معدل النمو السنوي شهد تذبذباً خلال الفترة (2008-2014). غير أن هذا المعدل بدأ يميل نحو التراجع بشكل ملحوظ منذ العام 2014، كما يوضح الشكل البياني التالي:

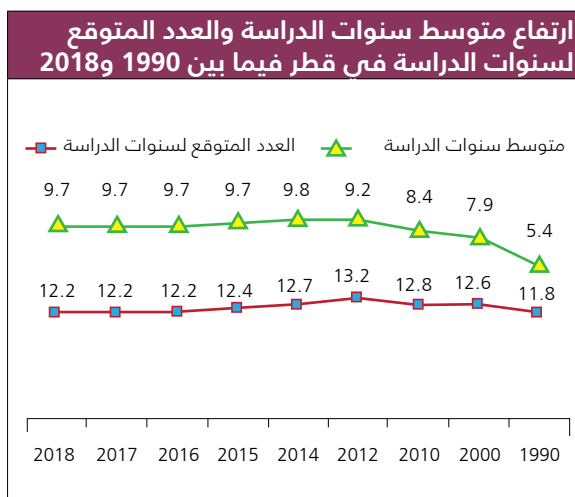
ورغم الجهود الحثيثة لتحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم، إلا أن نتائج المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية تشير إلى وجود بعض التحديات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

- الخلل في التوزيع الجغرافي للسكان.
- عدم كفاية الحوافز التشجيعية للاستقرار في البلديات الواقعة خارج بلديتي الدوحة والريان.
- غياب البرامج أو الخطط الوطنية لتشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة.

ثالثاً التعليم والتدريب والشباب

دلت نتائج المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية على تقدم ملموس في تحقيق أهداف السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب والشباب. وأهم المؤشرات الدالة على هذا التقدم، هي:

- ارتفاع متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة؛ ولعل من بين أهم نتائج رعاية الدولة لقطاع التعليم في العقود الأخيرة هو ارتفاع في العدد المتوقع لسنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة فيما بين 1990 و2012، وتوجه المؤشرين نحو الاستقرار النسبي فيما بعد ذلك كما هو مبين في الشكل البياني التالي:



Source: hdr.undp.org/en/composite/trend

إلى جانب الصحة ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ساهم مؤشر متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة في تصنيف دولة قطر ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، حيث احتلت المرتبة 41 من أصل 189 دولة شملهم تقرير

2010 من مجموع العاملين غير القطريين إلى 31% عام 2018، ومن 28% إلى 34% من مجموع العاملين القطريين وغير القطريين. ورغم التقدم الحاصل في تحقيق أهداف السياسة السكانية لدولة قطر، إلا أن المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل هذه السياسة دلت على وجود بعض التحديات التي تحول دون تحقيق بعض أهدافها. وأهم هذه التحديات، هي:

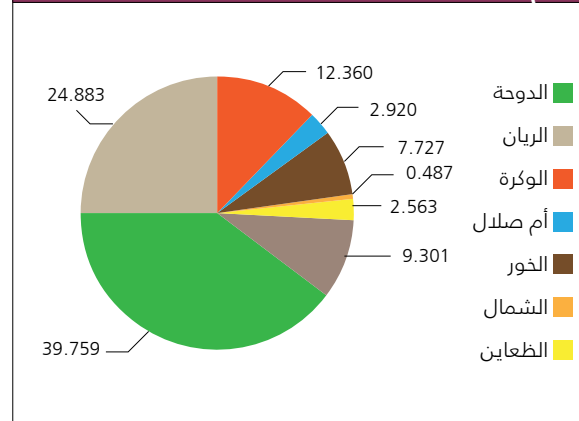
- انخفاض معدلات المواليد الخام لدى القطريين
- انخفاض معدل الخصوبة الكلية للمرأة القطرية
- ارتفاع نسبة النوع فوق المعدلات الطبيعية

ثانياً النمو الحضري والإسكان والبيئة

على ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الثانية وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يستعرض التقرير أهم الإنجازات التي تحققت في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، مثل:

- التراجع النسبي لسكان الدوحة: رغم الزيادة المطلقة في الحجم الكلي لسكان الدوحة خلال الفترة من 2010 إلى 2018، إلا أن النسبة المئوية لسكانها تراجعت من 47% إلى 39.8% من مجموع سكان دولة قطر في العامين المذكورين. والشكل البياني التالي يوضح التوزيع النسبي للسكان في قطر حسب البلدية لعام 2018.

التوزيع النسبي للسكان في دولة قطر حسب البلدية لعام 2018



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة- تحليل إحصائي 2018

- جودة الهواء: تعد المحافظة على نوعية الهواء وحمايته من مصادر الانبعاثات المختلفة إحدى القضايا الكونية الرئيسية وهاجساً للشعوب التي باتت تعاني من مشاكل الازدحام السكاني والزحف العمراني والصناعي على حساب المسطحات الخضراء، إضافة إلى التصاعد الهائل في أعداد المركبات على الطرقات وداخل المدن الرئيسية. وبفضل الجهود التي بذلتها الجهات المعنية في الدولة، فإن الهواء في مدينة الدوحة نظيف من ملوثات الهواء.

التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2019.

تحسن المستوى التعليمي للشباب بعمر 15-24 سنة: بلغ عدد الشباب في قطر حوالي 350 ألف عام 2018، أي حوالي 13% من مجموع سكان قطر. ويمثل القطريون (16%) من مجموع أفراد هذه الفئة العمرية، أما غير القطريين فإنهم يمثلون (84%). ونظراً لأهمية هذه الشريحة، فقد أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالشباب من الجنسين، وذلك من خلال العمل على تمكينهم والرفع من مختلف مجالات مشاركتهم. وقد نجح النظام التعليمي في رفع مستويات التحصيل العلمي والمعرفي لدى هذه الشريحة من الذكور والإناث على حد سواء، حيث يبين الشكل التالي أن المستويات التعليمية للشباب القطري عرفت بعض التحولات فيما بين 2011 و2018، حيث سجل حاملو الشهادات الجامعية فما فوق، إضافة إلى الدبلوم والثانوية، ارتفاعاً ترافق بارتفاع التحصيل التعليمي للشباب القطري، حيث ارتفعت نسبة الذين أنهوا الابتدائية فما فوق إلى 99% عام 2018.

أما بخصوص التحديات التي تتحول دون تحقيق بعض أهداف السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب والشباب، فأهمها:

- غياب أجندة بحثية واضحة وسياسة وطنية في مجال

البحث العلمي

- غياب إطار وطني للتدريب

- غياب استراتيجية وطنية خاصة بالشباب

رابعاً) الصحة العامة والصحة الإنجابية

دلت نتائج المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية على وجود إنجازات مهمة في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية، تمثلت بعدد من المؤشرات، أهمها:

- التوسع في المرافق الصحية: يعكس ترتيب قطر المتقدم على مؤشر الرخاء العالمي «ليجانونم» حجم الجهود الهادفة للارتقاء بالقطاع الصحي القطري الذي شهد استثمارات كبيرة في البنى التحتية الصحية، ولاسيما إنشاء المستشفيات الجديدة والمراكز الصحية والعيادات وسواها من المرافق الصحية، كما هو مبين في الجدول التالي:

ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة: بحسب التقديرات الواردة في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة في أعوام مختلفة والمدرجة في الشكل البياني التالي، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة في قطر من (71.9 سنة) عام 1998 إلى 75.5 سنة عام 2007 ثم إلى 80.1 سنة عام 2018. وبذلك يزيد العمر المتوقع في قطر بـ 7.5 سنة عن العمر المتوقع على مستوى العالم، والذي بلغ 72.6 عام 2018 بحسب تقرير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2019.

ورغم الإنجازات الكثيرة التي تحققت في قطاع الصحة القطري، والتي يشهد لها القاصي والداني، إلا أن نتائج المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية تشير إلى وجود بعض التحديات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه القطاع الصحي بقدرة هذا القطاع على مواكبة الزيادة السكانية المتنامية في الدولة.

عدم وجود توجه حقيقي حالياً لتوفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية.

عدم وجود برنامج أو خطة حالية لتوفير خط ساخن لمساعدة الجمهور على التعامل مع الحالات البسيطة

عدد المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات والصيديات 2012 – 2018

البيان	السنوات						
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المستشفيات الحكومية	9	9	9	10	10	14	14
المستشفيات الخاصة	4	4	4	4	4	5	6
المراكز الصحية	23	21	21	22	23	26	27
مركز طوارئ الأطفال	7	5	5	5	5	5	5
العيادات الخارجية لمؤسسة حمد	8	8	8	9	11	62	53
القومسيون الطبي	1	1	1	3	4	4	4
عيادات قطر للبترول	10	12	5	22	22	19	19
عيادات القطاع الخاص	373	419	487	642	853	417	490
الصيديات الخاصة	304	340	147	414	449	265	327
مختبرات تحاليل واشعة خاصة	54	62	76	62	74	50	54

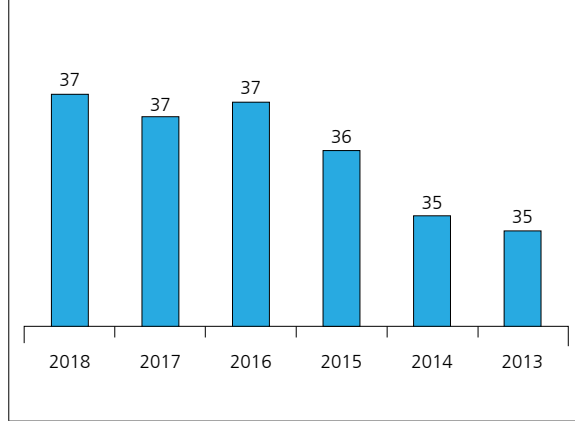
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، سنوات مختلفة

خامساً) المرأة والطفولة

دلت نتائج المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر على وجود إنجازات مهمة في مجال المرأة والطفولة، تمثلت بعدد من المؤشرات، أهمها:

❖ ازدياد مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي: بحسب بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، بلغ عدد النساء الناشطات اقتصادياً في قطر (285,843) عام 2018، ونسبة وصلت إلى 13.7% من إجمالي النشيطين اقتصادياً في الدولة. وقد بلغ عدد النساء القطريات الناشطات اقتصادياً (38,554) عام 2018، أي بنسبة 13.5% من إجمالي النساء الناشطات اقتصادياً في قطر. وفي سياق متصل، يشير الشكل التالي إلى ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للنساء القطريات من 34.7% عام 2013 إلى 37.1% عام 2018.

معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية فيما بين 2013 و 2018



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة أعداد مختلفة.

❖ تغطية صحية شاملة للأطفال: بحسب تقديرات منتصف العام لسنة 2018، الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، بلغ عدد الأطفال بعمر (140- سنة) عام 2018 أكثر من 385 ألف طفل، وهم بذلك يشكلون حوالي 14% من إجمالي سكان الدولة.

وتوافقاً مع توجهات الدولة التنموية، تسعى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المرتبطة بمختلف جوانب رعاية الطفولة، إلى توفير كل مستلزمات الرعاية الصحية الشاملة للأطفال في قطر. فوفقاً للتقرير تقترب نسبة تطعيمات الأطفال خلال السنة الأولى من نسبة الشمول في العديد من الأمراض التي تصيب الأطفال خلال السنة الأولى من العمر.

ورغم كل ما سبق، دلت نتائج المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية على وجود بعض التحديات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة بالمرأة والطفولة. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

❖ ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة، ولاسيما السياسية

❖ الخدمات الصحية الاستعجالية للطفولة في البلديات

❖ حماية الطفولة من الممارسات الضارة الناجمة عن انتشار وسائل التواصل الحديثة.

سادساً) كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

أفادت نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الثانية، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يمكننا فيما يلي استعراض أهم الإنجازات التي تحققت في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

- فيما يتعلق بالعمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، تبين أن الخدمات الصحية المقدمة لأفراد هاتين الفئتين، سواء في المراكز المتخصصة أم في المنازل هي في تحسن متواصل. فضلاً عن توفر أماكن الترفيه والنوادي الخاصة، والرحلات الترفيهية والاحتفالات بالمناسبات والوطنية وغيرها.

- كما تبين وجود نوافذ خاصة لتسهيل معاملات كبار السن وغير الحكومية، وأن هناك تدابير عملية لأخذ احتياجات هذه الفئة بعين الاعتبار لدى تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق والشوارع، وإن كان بعضها ما يزال في طور التشريع. فإدارة التخطيط العمراني بوزارة البلدية والبيئة تضع شروطاً ومواصفات خاصة لمراعاة احتياجات هاتين الفئتين أثناء تصميم المباني والمرافق. كما أن هناك خططاً لدى بعض الوزارات والهيئات الحكومية لإشراك كبار السن بالمواقف المخصصة لذوي الإعاقة.

- وتلتقي الغاية الرئيسية للسياسة السكانية في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يؤكد على ضرورة الحد من أوجه عدم المساواة المستند على الجنس والعمر والإعاقة، والهدف الحادي عشر المتعلق «بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة»، حيث قامت الدولة بتوفير المساحات الخضراء والأماكن العامة لكي تصل إليها كافة فئات المجتمع خصوصاً النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة

ورغم الإنجازات التي تحققت في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بينت المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية وجود بعض التحديات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

- مازال خطط تأهيل كبار السن المقبلين على التقاعد في طور التخطيط، وتقتصر برامج مركز تمكين ورعاية كبار السن «إحسان» على مهارات فردية مثل التدريب على استخدام الهواتف الذكية وتطبيقاتها.
- هنالك عدد لا يستهان به من العاملين يتقاعدون قبل السن

على واقع العديد من إجراءات متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر في مرحلتها الثانية، ليمرّز بذلك تفاوت طبيعي في مستويات تنفيذ إجراءات متابعة تنفيذ السياسة السكانية. وتتدخل في تفسير التفاوت في مستويات تنفيذ إجراءات السياسة جملة من العوامل منها ما يرتبط بسلوكيات الأفراد والجماعات، خاصة تلك التي تتعلق بخيارات النساء والشباب وتوجهاتهم نحو الزواج وتأسيس أسرة ومستويات الإنجاب... الخ، الأمر الذي يتطلب إجراءات طويلة المدى للتأثير على مكونات النمو الطبيعي ولاسيما تلك التي يمكن أن تساعد في رفع نسبة القطريين من إجمالي سكان الدولة. يضاف الى ذلك التدخلات طويلة المدى التي ترتبط بإدخال تعديلات عميقة في بنية الاقتصاد الوطني، كاعتماد اقتصاد المعرفة، لتلعب بذلك طبيعة محاور السياسة السكانية ومكوناتها ومجالات التدخل الممكنة دوراً حاسماً في تحديد مستويات الإنجاز.

القانونية، ولاسيما من الإناث القطريين، الأمر الذي يشكل تحدياً للسياسة السكانية التي تدعو إلى زيادة نسبة المواطنين بين النشطين اقتصادياً من السكان.

• تطوير آليات العمل الإحصائي الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما التعدادات السكانية، بحيث تتمكن هذه الآليات من رصد حجمهم الفعلي في المجتمع.

وختاماً، يمكننا القول بأن مجموع الأهداف الخاصة بالمرحلة الثانية من مراحل المتابعة بلغت (18) هدفاً، وعدد الإجراءات (77) إجراءً نفذ منها بشكل كلي أو جزئي (38) إجراءً، أي بنسبة 62% من مجموع الإجراءات النوعية.

واستناداً إلى ذلك، يتبين أن مسيرة التنمية في دولة قطر هي نتاج لسياسات تنموية قطاعية متعددة، الأمر الذي أثمر دون أدنى شك

نقطة ضوء

جهاز التخطيط والإحصاء يحتفل باليوم العالمي للإحصاء (20 أكتوبر 2020)



الأعضاء بعد أن تمّ الاحتفال به للمرة الأولى عام 2010، وذلك وفقاً للقرار رقم 64/282.

ويأتي احتفال جهاز التخطيط والإحصاء تأكيداً على أهمية البيانات الإحصائية في عملية التنمية المستدامة وصياغة الاستراتيجيات التي تحققها، وكذلك للإضاءة على الدور الأساسي الذي يؤديه الإحصاء في رصد التطور الذي تحرزه الدول نحو تحقيق أهدافها التنموية في فترات زمنية محدّدة بما يشكّل صورة واضحة للمؤسسات من أجل اتخاذ القرارات وإجراء التدخلات المناسبة في مشاريع التنمية الوطنية من جهة والاستجابة السريعة والدقيقة للظروف الطارئة من جهة ثانية.

وكان جهاز التخطيط والإحصاء قد دشّن في يوليو 2019 مشروع «تعداد قطر 2020» الذي يُعدّ من أهم وأوسع المشاريع الإحصائية ويتمّ تنفيذه مرّة كلّ خمس أو عشر سنوات حيث يعطي صورة فوتوغرافية دقيقة متكاملة عن المجتمع خلال لحظة زمنية محدّدة، وتمثّل بياناته قاعدة رئيسية لإحصاءات السكان والمساكن والمنشآت والتي تهتمّ المخطّطين والباحثين ومتّخذي القرار لرسم الاستراتيجيات والخطط الفعّالة باتجاه تحقيق التنمية المستدامة.

وتُعدّ الأساليب المستخدمة في تنفيذ «تعداد قطر 2020» من أحدث الأساليب الإحصائية حيث تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة والربط الإلكتروني بين قواعد البيانات، وقد استكمل الجهاز معظم مراحل «تعداد قطر 2020» بفاعلية لكنّ الظروف الاستثنائية الحالية أدّت إلى تعليقه عند مرحلة الغزول الميداني النهائي للباحثين.

احتفل جهاز التخطيط والإحصاء باليوم العالمي للإحصاء والذي يتمّ إحياءه على مستوى العالم في العشرين من أكتوبر كلّ خمس سنوات. وقد جاء الاحتفال هذا العام تحت شعار «ربط العالم ببيانات يمكننا الوثوق بها» وهو الشعار الموحد من قبل اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة انطلاقاً من أهمية وجود بيانات موثوقة في العالم الذي نعيش فيه اليوم، واقتصر الاحتفال على المنصّات الإلكترونية نظراً للظروف الصحية الاستثنائية الحالية المرتبطة بداء كوفيد 19.

وبهذه المناسبة، أكّد سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب رئيس جهاز التخطيط والإحصاء على أهمية اليوم العالمي للإحصاء بالنسبة لمنتجي البيانات الإحصائية ومستخدميها في القطاعين الحكومي والخاص، حيث يذكّرنا الاحتفال بالإنجازات التي تحققت في مجال توفر الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدولة، والمؤشرات ذات العلاقة بأجندة التنمية المستدامة 2030. وتوجه سعادته بالشكر إلى الشركاء في القطاعين الحكومي والخاص على تزويدهم بجهاز التخطيط والإحصاء بالبيانات اللازمة، كما شكر جميع المواطنين والمقيمين على تعاونهم مع الجهاز من خلال الإدلاء بالبيانات المطلوبة متمنياً للجميع دوام الصحة والعافية.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها العادية التاسعة والستين والمنعقدة يوم 3 يونيو 2015 في نيويورك قد اعتمدت الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء كلّ خمس سنوات في جميع الدول

أهم نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال الربع الثالث من عام 2020



الاحتفال باليوم القطري للسكان 2020

دأبت اللجنة الدائمة للسكان على الاحتفال باليوم القطري للسكان في أواخر شهر أكتوبر من كل عام، بهدف التوعية بالقضايا السكانية، في سياق الخطط والبرامج الإنمائية الشاملة، ولإسima رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية. ويتزامن اليوم القطري للسكان لهذا العام مع استمرار تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الذي أدى إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية وصحية كبيرة على مختلف بلدان العالم، بما فيها دولة قطر، التي تعاملت مع هذا الوباء باقتدار. ويعود الفضل في ذلك إلى النظام الصحي القوي الذي دعت إلى تطويره ودعمه كل من رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 والسياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022، وذلك بما يخدم السكان في قطر من مواطنين ومقيمين وتقديم أفضل الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية لهم.



وقد تضمنت السياسة السكانية الثانية لدولة قطر مجموعة من الخطط والبرامج الهادفة إلى إحداث تغيير كمي ونوعي في المتغيرات السكانية، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته. وقد تضمنت وثيقة السياسة السكانية (2017-2022) ستة محاور هي:

1. السكان والقوى العاملة، وغايته: التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 2017م إلى 2022م، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي لاختلالات التركيبة السكانية.
2. النمو الحضري والإسكان والبيئة، وغايته: تطوير واستحداث مراكز حضرية بعيدة عن الدوحة الكبرى، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية.
3. التعليم والتدريب والشباب، وغايته: الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع وفي الحياة العامة.
4. الصحة العامة والصحة الإنجابية، وغايته: الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزعهم الجغرافي.
5. المرأة والطفولة، وغايته: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للأطفال.
6. كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وغايته: تعزيز المشاركة الفاعلة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة المجتمعية، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، والتحسين المتواصل لوسائل رعايتهم.

ولم تقتصر مهمة اللجنة الدائمة للسكان على وضع السياسة السكانية، بل تعدتها إلى متابعة تنفيذ تلك السياسة بالتعاون مع الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتنفيذ برنامج

وبسبب جائحة كورونا، احتفلت اللجنة الدائمة للسكان باليوم القطري للسكان 2020 (ولأول مرة منذ صدور قرار مجلس الوزراء الموقر القاضي بتنظيم «اليوم القطري للسكان» في شهر أكتوبر من كل عام) عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي حاولت من خلالها التعريف باللجنة الدائمة للسكان وإنجازاتها من جهة، وتسليط الضوء على السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022) من جهة ثانية.

فاللجنة الدائمة للسكان، كهيئة وطنية تعمل على تحقيق المواءمة بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة، أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2004 وحددت اختصاصاتها والجهات الممثلة فيها.

وعملاً بالقرار المذكور، قامت اللجنة الدائمة للسكان بوضع السياسة السكانية الأولى (2009-2014) والثانية (2017-2022)، بهدف تحسين نوعية حياة سكان دولة قطر من مواطنين ومقيمين.

من خلال المشاركة في العديد من الفعاليات، ولاسيما اجتماعات المجلس العربي للسكان والتنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية. أما على مستوى التعاون الدولي، فتعمل اللجنة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في مختلف القضايا المتعلقة بالسكان والتنمية، وبناءً على اتفاقية التعاون الموقعة بين الطرفين.

وساهمت ولا تزال تساهم بفاعلية في مجال التعاون المحلي والإقليمي والعربي والدولي، وتعمل على تطبيق الخطة الإعلامية الداعمة للسياسة السكانية من خلال فريق الدعم الإعلامي المؤلف من منتسبي المكتب الفني للجنة.

وختاماً، تفخر اللجنة بما حققته من إنجازات، يعود الفضل فيها بالدرجة الأولى إلى الدعم المتواصل والرعاية المستمرة من قبل مجلس الوزراء الموقر وإلى التعاون المثمر مع الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى الجهد الكبير الذي بذله خبراء المكتب الفني وباحثوه ومجموعات العمل وسواهم ممن ساهموا ودعموا وسلطوا الضوء على عمل هذه اللجنة التي تسعى لتحقيق حياة أفضل لكل من يعيش على ثرى هذه الأرض الطيبة، أرض قطر الحبيبة. وهذه المناسبة أكد سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، رئيس اللجنة الدائمة للسكان ورئيس جهاز التخطيط والإحصاء، على أهمية دور اللجنة الدائمة للسكان في متابعة تنفيذ السياسة السكانية للدولة بالتعاون مع كافة الشركاء وتنفيذ السياسات القطاعية ذات الصلة باستراتيجيات التنمية الوطنية لدولة قطر 2018 – 2022.



عملها، لتحقيق غايات السياسة السكانية وأهدافها مرهون بتظافر جهود جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في الدولة والتنسيق فيما بينها.

وتقوم ست مجموعات عمل تشرف عليها اللجنة الدائمة للسكان بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، حيث تتابع كل مجموعة تنفيذ محوراً من المحاور المذكورة، وذلك وفقاً لاستبانات صممها خبراء المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان لرصد مدى التقدم الذي أحرزته الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية والمعوقات التي تحول دون ذلك.

وبنتيجة المتابعة السنوية الحثيثة لبرنامج عمل السياسة السكانية تنجز اللجنة التقرير الوطني السنوي عن حالة سكان قطر الذي يتم وضعه بين يدي صناع القرار في الدولة لاتخاذ ما يروونه مناسباً بشأن ما ورد فيه من مواد علمية تخص الوضع السكاني والتنموي في الدولة.

إضافة إلى كل ما سبق، فقد حققت اللجنة الدائمة للسكان منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا العديد من الإنجازات التي يصعب حصرها في هذا المقام؛ كإصدار 18 دراسة ضمن سلسلة "دراسات سكانية"، و46 عدد من مجلة "سكان"، و6 تقارير حول "حالة سكان قطر"، إضافة إلى مجموعة من التقارير والدراسات الأخرى المنشورة وغير المنشورة. وفي سياق متصل، تمكنت اللجنة من تنظيم العديد من اللقاءات (كالיום القطري للسكان الذي يتم الاحتفال به في شهر أكتوبر من كل عام) والمؤتمرات (كالمؤتمر العربي للسكان والتنمية الذي انعقد في الدوحة) وورش العمل (كالورشة الخاصة بأسس إدارة هجرة العمالة الوافدة: الفرص والتحديات في دول الخليج العربية).

ومثلما نجحت على المستوى الوطني، فقد تمكنت اللجنة الدائمة للسكان من تحقيق إنجازات ملحوظة على المستوى الإقليمي والعربي والدولي، حيث أثبتت حضورها في هذه الساحات. ففي مجال التعاون الإقليمي، تشارك اللجنة في اجتماعات لجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ساهمت بفاعلية في مناقشة الإطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس، وتصميم الاستبانة الخاصة ببيانات السكان في دول المجلس.

وكما ساهمت اللجنة في تعزيز العمل السكاني العربي المشترك



بمناسبة احتفال اللجنة الدائمة للسكان باليوم القطري للسكان، أدلى السيد عبد الهادي الشاوي بمقابلة مع راديو قطر أكد فيه على خصوصية هذا الاحتفال مذكراً بمحتوى السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 وأهم محاورها وغاياتها

أمير البلاد المفدى المتعلقة بالمسائل السكانية، ورؤية قطر الوطنية 2030، وتسترشد بالمرجعيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها دولة قطر.

س: وما هي الغاية الأساسية للسياسة السكانية المذكورة؟

الغاية الأساسية للسياسة السكانية هي: «تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر ويرتقي بقدراتهم ويوسع خياراتهم ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته».

س: وكيف يمكن تحقيق الغاية المذكورة؟

لتحقيق الغاية المذكورة حددت السياسة السكانية الجديدة 2017-2022 ستة محاور، لكل منها غاية رئيسية وعدد من الأهداف الفرعية. وهذه المحاور هي:

1. السكان والقوى العاملة (وهو المحور الأهم)، وغايته: «التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي لاختلالات التركيبة السكانية». ومن أهدافه: زيادة عدد المواطنين، دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة، الحد من استقدام العمالة، التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن.
2. النمو الحضري والإسكان والبيئة، وغايته: «تطوير واستحداث مراكز حضرية بعيدة عن الدوحة الكبرى، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية». ومن أهدافه: العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج الدوحة إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم، حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولإسكان ذوي الدخل المحدود، توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولإسكان المياه والطاقة.
3. التعليم والتدريب والشباب، وغايته: الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع وفي الحياة العامة. ومن أهدافه: تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة، تعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية، إعداد أجنحة محددة للبحث العلمي القطري، وضمان مشاركة الشباب.
4. الصحة العامة والصحة الإنجابية، وغايته: الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي. ومن أهدافه: تخفيف الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية، توفير البرامج الداعمة

س: تحتفل اللجنة الدائمة للسكان سنوياً في هذا الوقت باليوم القطري للسكان، حدثنا عن خصوصية احتفالكم لهذا العام في ظل جائحة كورونا

تزامن اليوم القطري للسكان لهذا العام مع استمرار تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الذي أدى إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية وصحية كبيرة على مختلف بلدان العالم، بما فيها دولة قطر. ولهذا السبب، احتفلت اللجنة الدائمة للسكان باليوم القطري للسكان 2020 (ولأول مرة منذ صدور قرار مجلس الوزراء الموقر القاضي بتنظيم «اليوم القطري للسكان» في شهر أكتوبر من كل عام) عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي حاولنا من خلالها التعريف باللجنة الدائمة للسكان وإنجازاتها من جهة، وتبسيط الضوء على السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022) من جهة ثانية.

س: وفي هذه المناسبة، نرجو أن تحدثنا عن منطلقات ومبادئ السياسة السكانية لدولة قطر-2017-2022؟

تنطلق السياسة السكانية في دولة قطر من اعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها. فالمواقف الاستراتيجية المعبر عنها في الدستور وفي خطابات وأقوال سمو أمير البلاد المفدى، وفي القوانين والتشريعات والبرامج المختلفة لأجهزة الدولة تؤكد كلها على غايات التنمية البشرية المستدامة في تحسين نوعية حياة السكان وتوسيع خيارات الأفراد والأسر والارتقاء بقدراتهم، مما يؤدي إلى زيادة مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع القطري في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ولابد للسياسة السكانية من أن تأخذ بالاعتبار الخاصية المميزة للمجتمع القطري كمجتمع متعدد الجنسيات والأعراق، وبالتالي متعدد الثقافات والقيم وأنماط السلوك. ولما كان سكان دولة قطر يتكونون من مواطنين ووافدين تابعين لجنسيات مختلفة فمن الواجب الحفاظ على التوازن بين المواطنين والوافدين وتحقيق تطلعات المواطنين للاستفادة التامة من خبرات بلادهم، وتحقيق تطلعات المقيمين إلى حياة كريمة تضمن لهم حقوقهم وتراعي خصائص كل فئة منهم دون الإخلال بالقيم العامة للمجتمع أو تعريض أمنه واستقراره لأية أخطار.

إن السياسة السكانية في دولة قطر تحرص على ضمان حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين على حد سواء: حق الجميع في العيش بأمن وسلام، والحق في العيش في بيئة سكنية ملائمة وأمنة وفي الحصول على الغذاء الصحي والمياه النقية، وحق كل إنسان في التعبير عن آرائه مع احترام آراء الآخرين وحقه في ممارسة شعائره الدينية وحياته الخاصة دون تدخل أو إكراه.

كما ترتكز السياسة السكانية لدولة قطر على مجموعة من المبادئ المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، والقيم المجتمعية للمجتمع القطري، ودستور دولة قطر، وأقوال سمو

وتضم كل مجموعة من المجموعات الست المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية عدداً من الأعضاء الذين يمثلون الوزارات والهيئات المختلفة. وبهذا يحصل المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان على المعلومات الخاصة بمدى تنفيذ كل وزارة أو جهة للإجراءات التي حددتها السياسة السكانية بغية تحقيق الأهداف المشار إليها. وفي كل عام يصدر المكتب الفني تقريراً تفصيلياً عن «حالة سكان قطر» يتضمن ما نفذ من أهداف وما لم ينفذ بعد، كما يشير إلى التحديات المستقبلية وأولويات المتابعة.

س: دأبت اللجنة الدائمة للسكان على توثيق نتائج متابعتها السنوية لبرنامج عمل السياسة السكانية في التقرير الوطني التي تصدره، والموسوم بـ "حالة سكان قطر.."، حدثنا عن أهمية هذا التقرير ومضمونه.

يقوم المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإعداد تقرير حالة سكان قطر سنوياً بعد إنجاز كل مرحلة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية. ويهدف هذا التقرير الوطني إلى وضع صانعي القرار في صورة الواقع السكاني على مختلف مستوياته وأبعاده وتطورات، بعد انقضاء عام كامل على متابعة تنفيذ السياسة السكانية للدولة. ويعتمد التقرير في مقارباته ومعالجته للمسائل السكانية المختلفة في دولة قطر، على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية التي ترصدها مجموعات العمل لمكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية.

فبالإضافة إلى التقديم والمقدمة والخاتمة، يشتمل التقرير على ستة فصول يتناول كل واحد منها محوراً من محاور السياسة السكانية وأبعاده المختلفة التي يتم فيها استعراض الغايات والأهداف والإجراءات التي تمت ترجمتها إلى مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية كأدوات منهجية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية. وارتباطاً بذلك، فقد يتم التعامل مع محاور السياسة السكانية وأبعادها المتعددة وفقاً لمنهجية تحليلية موحدة تجيب على التساؤلات الأساسية الآتية:

- ما هي التشريعات والتدابير والإجراءات العملية التي تم اتخاذها لتحقيق غايات السياسة السكانية وأهدافها في هذا البعد أو ذاك من الأبعاد المتعددة لمحاور هذه السياسة؟
- كيف تبدو الصورة الإحصائية الراهنة لكل بعد؟
- هل توجد معوقات تحول دون تحقيق غايات السياسة السكانية وأهدافها في هذا البعد أو ذاك؟ وما طبيعتها إن وجدت؟
- ما الذي يجب القيام به مستقبلاً من أجل تطبيق خلاق وأكثر فعالية لبنود السياسة السكانية المتعلقة بكل محور من محاور وأبعاد هذه السياسة؟

وتساعد الإجابة على التساؤلات السابقة في تقييم كل مرحلة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية من حيث إعطاء صورة شاملة

للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية.

5. المرأة والطفولة، وغايته: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للأطفال. ومن أهدافه: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل.
6. كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، وغايته: تعزيز المشاركة الفاعلة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة المجتمعية، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، والتحسين المتواصل لوسائل رعايتهم. ومن أهدافه: تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية، العمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفئات.

س: نعلم بأن إحدى أهم مهام اللجنة الدائمة للسكان تتمثل بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، حدثنا عن نظام المتابعة المعمول به من قبلكم؟

إن عملية الرصد والمتابعة جزء لا يتجزأ من إدارة المشاريع، إذ أنها تأتي لتكمل أعمال تنفيذ المشروع وتساعد في التأكد من أن المشروع يحقق الأهداف المرجوة منه.

لهذا ارتأت اللجنة الدائمة للسكان تشكيل مجموعات عمل ممثلة لمختلف وزارات الدولة ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية. وتعمل هذه المجموعات بإشراف خبراء وباحثي المكتب الفني للجنة، حيث تقوم برصد ومتابعة تنفيذ كل إجراء نوعي أو كمي مدرج في وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022، وذلك بحسب الجهة الرئيسية والفرعية المعنية بتطبيق هذا الإجراء أو ذاك. وفي كل عام تقدم هذه المجموعات نتائج عملية رصدها ومتابعتها لتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية للمكتب الفني للجنة الذي يقوم بدوره بتدقيقها ومراجعتها ومن ثم إدراجها في التقرير الوطني السنوي الموسوم بـ «حالة سكان قطر»، ومن ثم رفعه لمجلس الوزراء الموقر لإبداء الرأي فيه قبل اعتماده للنشر.

س: كيف تقيمون تعاون الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتنفيذ السياسة السكانية مع مجموعات العمل المكلفة من قبل اللجنة بمتابعة التنفيذ؟

يتميز التعاون القائم بين الجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية ومجموعات العمل المكلفة بمتابعة هذا البرنامج بالجدية والحرص على تسهيل مهمة هذه المجموعات من خلال التفاعل معها إلى أقصى حد ممكن وتقديم الدعم اللازم لها لما في ذلك من مصلحة وطنية ستعود على الجميع بالنفع دون استثناء.

س: ذكرتم بأن دولة قطر قد نجحت في مواجهة فيروس كورونا بسبب صمود نظام الرعاية الصحية القطري، وبما أن أحد محاور السياسة السكانية يتعلق بقضايا الصحة في الدولة، نرجو أن تحدثنا قليلاً عن هذا القطاع في ظل انتشار جائحة كورونا.

بشهادة منظمة الصحة العالمية الواردة على لسان مديرها الإقليمي لشرق المتوسط، الدكتور أحمد المنطري، تمكنت دولة قطر، بفضل نظامها الصحي القوي، من التعامل باقتدار مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؛ فدولة قطر واحدة من الدول التي تمتلك نظاماً صحياً متقدماً على المستوى الوقائي والعلاجي، ولديها خطط واضحة للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والأوبئة من خلال الاستعانة بكوادر صحية عالية التدريب ومؤسسات صحية مجهزة بكل المستلزمات المطلوبة.

فمنذ اليوم الأول لتأكيد الحالة الأولى في قطر في 27 فبراير 2020، اتخذت دولة قطر كافة الإجراءات والتدابير التي تميزت بالشفافية، والسرعة في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، والتي قامت على ركائز أساسية، هي: إجراء فحص الكشف عن فيروس كورونا وتوفير العلاج اللازم بالمجان للجميع، وتوفير ظروف معيشة وبيئة عمل آمنة للجميع، وتنفيذ حملات توعية حول التدابير الوقائية لمكافحة فيروس كورونا، الأمر الذي ساهم في توفير الأمان الصحي للمواطنين والمقيمين، على حد سواء، وجعل الأوضاع كلها تحت السيطرة، والحيلولة دون تهديد الفيروس للمجتمع.

ورغم ذلك، فقد علمتنا جائحة كورونا أن المدن لن تصبح مستدامة وقادرة على الصمود في وجه الأوبئة إلا إذا صُممت من منظور صحي. والمدينة الصحية هي التي تعمل دائماً على تحسين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الصحة، وذلك لأن صحة المرء هي نتيجة للظروف السائدة في المنزل أو في المدرسة أو في مكان العمل مثلما هي نتيجة لمستوى الجودة في مرافق تقديم الرعاية الصحية. بناءً عليه، فإن التحدي المرتبط بالمدن الصحية يتمثل بالقدرة على إنشاء نظام إنذار مبكر في هذه المدن للتنبيه بالأوبئة والأمراض عبر مراقبة شبكة الصرف الصحي، وبدعم السلوك الحضري الصحي والسليم للمواطنين، من خلال وضع التصميمات الهندسية أو العمرانية التي تتيح لسكاني هذه المدن ممارسة السلوكيات الصحية داخل النطاق العمراني.

س: وفي الختام، أرجو أن تحدثنا عن المرحلة القادمة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية من حيث موعد انطلاقها، والأولويات التي ستركز عليها...والخ؟

المرحلة القادمة هي المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر، والتي ستنطلق في نوفمبر 2020 وتنتهي في أكتوبر 2021، حيث سيباشر المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإعداد برنامج العمل الخاص بهذه المرحلة في مطلع شهر نوفمبر.

(نوعية وكمية) حول الوضع الراهن لمحاور السياسة السكانية المتعددة وأبعادها، وتبسيط الضوء على التحديات التي تواجهها، وتحديد أولويات المرحلة التالية من مراحل متابعة تنفيذها.

س: وارتباطاً بسؤالنا السابق، نرجو أن تحدثنا عن حيثيات إعداد تقرير حالة سكان قطر لهذا العام، وفيما إذا كان سيتضمن تقييماً لتداعيات وباء كورونا (كوفيد-19-) على السكان والتنمية في قطر أم لا؟

تزامن إعداد تقرير حالة سكان قطر 2020 مع استمرار تفشي وباء كورونا (كوفيد-19-) الذي استطاع أن يجبر معظم دول العالم على تطبيق الحجر المنزلي وحظر الانتقال وتعليق النشاطات الثقافية والاجتماعية، والذي خلق أزمات صحية واقتصادية واجتماعية ونفسية وغيرها من الأزمات التي أثرت على مختلف الفئات السكانية، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة، كالمرأة والطفل وكبار السن وذوي الإعاقة. فبحسب تقرير التنمية المستدامة 2020 الأخير، والصادر عن هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، وعلى رأسها اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (الإسكوا)، فإن الوباء سيقوّص إمكانية تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر والجوع، وضمان الصحة والرفاه، وتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وسوف يهيم ذلك بالخصوص بعض الدول العربية التي تسجل أعلى مستويات فوارق في الدخل في العالم، ورعاية صحية متدنية، وتعليماً غير جيد، ومستويات عالية من البطالة ومن عدم المساواة بين الجنسين.. وهو ما يزيد من صعوبة تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 بالنسبة إلى الكثير من هذه الدول.

وكغيرها من بلدان العالم الأخرى، تأثرت دولة قطر من تداعيات الإغلاق العالمي بسبب هذا الوباء. ورغم ذلك نجحت قطر إلى حد كبير في مواجهة هذا الفيروس باقتدار مبني على ثلاث ركائز أساسية، هي: حماية المواطنين والمقيمين في قطر وضمان صمود نظام الرعاية الصحية، وضمان أن يكون التأثير على الاقتصاد والمجتمع في أدنى مستوى، والالتزام بمسؤوليات الدولية والوقوف مع الدول الأخرى التي هي في حاجة للمساعدة.

ولصعوبة رصد التداعيات الناجمة عن فيروس كورونا المشار إليها بدقة في الوقت الحالي، إذ لا يزال من المبكر التقدير الدقيق لحجم الآثار التي ستركبها جائحة كورونا على دول العالم بمن فيها دولة قطر، يمكن مستقبلاً إجراء دراسة معمقة بعد انتهاء هذه الجائحة، يشارك فيها خبراء يمثلون الفعاليات الاقتصادية والديموقراطية والصحية والتعليمية وسواها من الفعاليات ذات العلاقة في الدولة، وذلك من أجل حصر الجوانب المختلفة لهذه التداعيات ووضع الآليات المناسبة لمواجهةها بما يضمن تصحيح العلاقة بين السكان والتنمية.

وقد تمت مناقشة مختلف النقاط الواردة في سبعة بنود التي كانت كالتالي:

البند الأول: الدورة العادية الأولى للمجلس العربي للسكان والتنمية

- وفيه تم عرض التقرير الذي أعدته الأمانة الفنية للمجلس حول دور المجالس واللجان الوطنية للسكان في الاستجابة والتصدي لجائحة كورونا

البند الثاني: بلورة الاستراتيجية العربية للتخطيط السكاني

- وخلالها تم إقرار النسخة الأولية وإعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للتخطيط السكاني. وتم التأكيد على أن الاستراتيجية بصدد الإنجاز تعتبر تخطيطاً سكانياً وليست استراتيجية أو سياسة سكانية وأنها جاءت لتشخيص الوضع السكاني والاجتماعي. التحليل الرباعي المعتمد وعلى رأسها: مبررات الاستراتيجية. الرؤية والقيم، تشخيص الوضع السكاني في الدول العربية وما يتضمنه من ديناميات سكانية في المنطقة وأفاق تطورها، العائد الديمغرافي، بعض الملامح الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية وأثر أزمة كوفيد 19، السياسات السكانية والتخطيط السكاني في البلدان العربية والتحديات التي تواجه المنطقة العربية فيما يتصل بالتخطيط السكاني.
- وسترسل النسخة الأولية للدول عبر المندوبيات في أواخر شهر يناير 2021 لوضع مثيراتها عليها قبل تعميمها.

البند الثالث: تداعيات جائحة فيروس كورونا

- وخلالها تم إعداد ورقة حول الوضع الوبائي والسكان في الدول العربية بهدف توفير البيانات والإحصاءات الخاصة بتحليل تداعيات جائحة كوفيد 19- على الفئات السكانية المختلفة وفقاً لعدة عوامل ديموغرافية مثل (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، التوزيع الجغرافي).
- وقد تم مناقشة ثلاثة أقسام وهي كالاتي:
- تعثر الدول العربية في الاستفادة من العائد الديمغرافي بسبب الجائحة، وقد تم الاتفاق على عقد اجتماع للخبراء عبر تقنية الاتصال المرئي لدراسة آثار الجائحة على تحقيق ثمار العائد الديمغرافي، بالإضافة إلى إعداد ورقة حول العائد الديمغرافي في الدول العربية وخاصة خلال الجائحة وتعميمها على الدول الأعضاء.
- القسم الثاني حول استعداد الدول لمواجهة الكوارث والأزمات، وقد تم الاتفاق على عقد ورشات عمل لتعزيز قدرات المجالس واللجان الوطنية للسكان في هذا المجال.

وحرصاً من المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان على ضبط إيقاع العمل وتوحيده بين مجموعات العمل الست المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية الجديدة، سيتم تضمين هذا البرنامج بخطة زمنية لكل خطوة من خطوات المتابعة، وباستبانة المتابعة التي تعد أداة منهجية لرصد الواقع السكاني لدولة قطر، والتي ستصمم بطريقة فنية تتيح لمجموعات العمل بتبعتها وإعادتها للمكتب الفني للجنة إلكترونياً بيسر وسهولة مرفقة بصور عن الوثائق ذات الصلة. إضافة إلى ما سبق، فسيضمن البرنامج المذكور عرضاً مبسطاً ومكثفاً لمنهجية العمل في هذه المرحلة، وإرشادات ملء استبانة المتابعة التي يمكن أن تسهل على مجموعات العمل الكيفية التي تتم بموجبها عملية تسجيل البيانات الكمية والنوعية بدقة عالية وتوثيق مصادرها أصولاً، إذ لن تكون لأية معلومة قيمة تذكر إذا لم تكن مسندة بصورة صحيحة.

وسيجتمع خبراء المكتب الفني وباحثوه المكلفون بالإشراف على مجموعات العمل الست برئيس وأعضاء كل واحدة من هذه المجموعات لمناقشة أولويات المرحلة الثالثة بالنسبة لكل محور من محاور السياسة السكانية الستة، حيث سيقدم المكتب الفني جدولاً يتضمن خلاصة بنتائج المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة في كل محور من المحاور الستة المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية، كأساس لتحديد أولويات المرحلة الرابعة، والتي ستركز على تداعيات جائحة كورونا على قضايا السكان والتنمية.

مشاركة المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في اجتماع المجلس العربي للسكان والتنمية الدورة العادية الثانية (21 ديسمبر 2020)

عقد المجلس العربي للسكان والتنمية اجتماع الدورة العادية الثانية والذي شاركت في أعماله اللجنة الدائمة للسكان عبر تقنية المايكروسوفت تيم في يوم 21 ديسمبر 2020. وقد شارك في الاجتماع كل من السيد/ سلطان علي الكواري نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان - جهاز التخطيط والإحصاء، والسيد / عبد الهادي الشاوي مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان - جهاز التخطيط والإحصاء.

كما شارك في هذا الاجتماع خبراء ومسؤولون من المجالس واللجان الوطنية للسكان من 15 دول عربية، وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية الصومال، الجمهورية اليمنية وجمهورية العراق.

البند الرابع: تبادل الخبرات واستعراض أفضل الممارسات في مجال السكان والتنمية

- وفيه تمت مقارنة التجارب الفنية واستعراض أفضل الممارسات في تطبيق السياسات السكانية وبحث سبل نقل المعرفة وتبادل الخبرات في مجال السكان والتنمية (تجربة السودان/الأردن)

البند الخامس: الدورة (54) من لجنة السكان والتنمية

- وخلالها تم تحضير وتنسيق المواقف العربية للمشاركة بالدورة (54) من لجنة السكان والتنمية وموضوعها « السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة»

البند السادس: مؤشر السكان والتنمية

- وفيه تم تعريف الدول العربية بمؤشر السكان والتنمية PDCI وتدريبهم على كيفية الحصول على البيانات الخاصة به وذلك من خلال عقد ورشة تدريبية لأعضاء المجالس العربية للسكان والتنمية هدفها تعزيز القدرات للتعامل مع هذه البيانات.

البند السابع: تحديد نقاط الاتصال بالدول العربية.

- وفيه تم تحديد نقاط الاتصال الخاصة بالجهة المعنية بملف السكان في كل من الدول العربية لمتابعة ملف المجلس العربي للسكان والتنمية

كما ناقش المشاركون خلال الاجتماع الانعكاسات المحتملة لجائحة فيروس كورونا المستجد على مستقبل السكان في العالم العربي، والتحديات التي تواجه الدول في احتواء تداعيات الجائحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وكذلك الإجراءات

والسياسات السكانية التي يمكن للدول العربية اتخاذها لمواجهة عواقب الجائحة وخاصة على الفئات الاجتماعية المتضررة والفئات الأكثر ضعفاً. كما بحث الاجتماع عدداً من السيناريوهات المتعلقة بالإصابات والوفيات المتوقعة، والتي من شأنها أن تساعد على تقديم تصور حول ما قد يحدث في المستقبل لتفشي الفيروس، واستخدام هذه السيناريوهات كأداة لتخطيط السياسات والاستراتيجيات المستقبلية للمساهمة في التخفيف من آثار الجائحة. كما بحث المشاركون دور المجالس واللجان الوطنية للسكان في تعزيز الاستجابات الوطنية للحد من انتشار الجائحة وأثارها على السكان وأهم التحديات في هذا الشأن، وكذلك سبل الاستفادة من التجارب العربية والممارسات الفضلى في مواجهة الفيروس والحد من انتشاره. كما تم عرض فيلم وثائقي قصير عن «آثار جائحة كورونا وما تسببت به من أضرار اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية على مختلف الفئات السكانية في العالم العربي». يوثق الفيلم هذه المرحلة التي يشهدها العالم بأكمله وحالة السكان في المنطقة العربية خلال هذه الأزمة، ويستعرض وقع الجائحة على الفئات السكانية التي تشمل: النساء والفتيات، كبار السن، الشباب والأطفال، وكيفية تعامل كل منهم مع العواقب والتداعيات الناتجة عن الجائحة وخصوصاً على الفئات الأكثر هشاشة وتضرراً (الفقراء، اللاجئين، العمالة الغير منتظمة، العمالة الوافدة، الأسر المعوزة وخاصة تلك التي ترأسها النساء)، كما يلقي الضوء على القضايا السكانية التي ظهرت خلال الأزمة والتأكيد على ضرورة عدم إغفال أي منها.

وبغرض تعزيز استجابة المجالس واللجان الوطنية للسكان في مواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد، كلفت الأمانة الفنية للمجلس خبيرين لإعداد دليل لتعزيز القدرات ودعم التطوير المؤسسي لأعضاء المجلس العربي للسكان والتنمية وتمكينهم من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان وادماجهم ضمن البرامج الاستراتيجية للمجالس واللجان السكانية وخططها التنفيذية. ويجرى الآن طباعة هذا الدليل استعداداً لإصداره وتوزيعه على الدول الأعضاء.

مشاركة المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في أعمال المؤتمر الدوحة الدولي الرابع للمكفوفين تحت عنوان: "التنشئة الاجتماعية للطفل الكفيف"

11 – 13 أكتوبر 2020



العديد من الموارد المؤسسية والمجتمعية التي تدعم هذه الأسر وتقدم لها ما تحتاجه.

دمج الطفل الكفيف في المجتمع

ويتناول عدة محاور من أهمها دمج الطفل الكفيف في الأسرة وفي المدرسة ثقافياً ورياضياً ومجتمعياً كما أن موضوع الدمج يشغل المهتمين والباحثين في قضايا الإعاقة وقضايا المكفوفين لرفع الوعي لدى المجتمع بصفة عامة.

وتشير الأبحاث إلى أن المجتمعات الأوروبية تعتمد اعتماداً كلياً على عملية دمج الكفيف على نطاق واسع، كما يمكن اعتبار جامعة الأزهر من أبرز المؤسسات التي قامت بعملية الدمج على المستوى العربي.

ويمكن اعتبار الدمج كوسيلة تساهم في تعليم الأطفال الذين يعانون من حاجات خاصة وذلك عن طريق عملية التمدد. حيث ان هذه العملية تمكن الأطفال المكفوفين من اكتساب مهارات جديدة تساهم في تطوير وتكوين شخصيتهم خلال المراحل التعليمية المختلفة. وقد اكد الباحثون أن الدمج في مرحلة ما قبل المدرسة يكتسي أهمية بالغة لكونه يمكن الطفل من المفاهيم الاساسية كما انها مرحلة المصارحة بين الاطفال في هذه المرحلة.

وقد ظهرت حركة الدمج في الستينات والسبعينات من القرن الماضي وتبنت الدول المتقدمة هذه الفكرة لصالح الأطفال ذوي الإعاقة البصرية ووضعهم في بيئة أقل تقييداً وإيجاد نظام تربوي يتسم بالعدالة الاجتماعية والتعليم للجميع. ومما لا شك فيه أن التوجه السائد هو نحو مدرسة فعالة باستطاعتها تلبية احتياجات جميع الطلبة دون استثناء وعليه فإن دمج ذوي الإعاقة البصرية أصبح

شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في المؤتمر الدولي الرابع للمكفوفين والذي ينظمه الاتحاد العربي للمكفوفين من مقره في الدوحة عبر تقنية الاتصال المرئي، تحت عنوان: «التنشئة الاجتماعية للطفل الكفيف» خلال الفترة من 11 - 13 أكتوبر 2020» ، وقد عرف هذا المؤتمر مشاركة دولية وعربية ومحلية. كما ناقش المؤتمر على مدار ثلاث ايام من خلال أربع جلسات، عشر أوراق عمل مقدمة من سبع دول.

وتناول المشاركون عدداً من المواضيع المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن جلسات حوارية متعددة من خلال محاور أهمها دور الأسرة في تنشئة الطفل الكفيف ودمج الطفل الكفيف في المجتمع وتنمية المهارات العلمية والثقافية للطفل الكفيف.

وأوضح الدكتور خالد النعيمي رئيس الاتحاد العربي للمكفوفين أن مؤتمر الدوحة الدولي الرابع المعني بالتنشئة الاجتماعية للطفل الكفيف، سيضع توصيات تعالج قضاياها سواء في المجتمع المدني أو عن طريق المجتمع الحكومي في محاولة للتغلب على ما يعانيه من تحديات اجتماعية واقتصادية على مستوى العالم العربي، من خلال تعزيز بناء القدرات الوطنية للطفل الكفيف ودمجه في المجتمع ليكون عنصراً فعالاً، عن طريق تكريس النهج التنموي الداعم والقائم على التمكين والحقوق، واستعراض جهود دولة قطر لتعزيز التنمية البشرية ضمن رؤية قطر الوطنية 2030.

أهداف ونتائج المؤتمر:

التنشئة الاجتماعية

وتعرف التنشئة الاجتماعية في تكوين شخصية الطفل وأفكاره ومعتقداته ونفسيته منذ الصغروحتى مراحل نموه تطوراً ملحوظاً. وبالتالي فإن تبني الوالدين لأي أسلوب من أساليب التنشئة سيلعب دوراً محورياً في التأثير على الطفل سلباً أو إيجاباً. كونهما مقدمين الرعاية الأساسية للطفل وينجذب الطفل بشكل فطري عاطفياً إلى المحيطين به وعلى رأسهم الوالدين ويتعلق بهم.

وقد تم توضيح أهمية هذه المراحل الأولى من حياة الطفل كونها تنعكس على حياته وعلى علاقاته وأهمية الترابط العاطفي الآمن الذي ينشأ بين الوالدين والطفل. كما أن قدرة الوالدين على تقديم الدعم للطفل ذو الإعاقة تتطلب مستوى عالي من الوعي بطبيعة الإعاقة وماهيتها وكيفية التعامل معها وتقبلها. بالإضافة إلى أهمية فهم الطفل وطبيعته وفهم ما يحتاجه لكي ينمو بشكل صحي ويتعايش مع إعاقته ويتقبلها. إلا أن ذلك يتطلب كذلك وجود

أسباب ضعف البصر: لعدم استخدامها

نقص الأكسجين أثناء الولادة ، أمراض الجهاز العصبي ، انخفاض الرؤية للعين وذلك يقوم الدماغ بتوظيف أحد بصره عن العين الأضعف ، هدامه عدسة العين ، اعتلال الشبكية وهذا ما يعرف بالسكري ، زيادة الضغط داخل العين ، الحول الذي قد ينتج عنه كسر في العين المنحرفة.

التحديات التي تواجه الأطفال ضعيفي البصر

لا يختلف الأطفال ضعيفي البصر عن نظرائهم المبصرين من حيث القدرة والشخصية. ولكن الإعاقة البصرية قد تؤدي الى بعض مظاهر النمو الأنفعالي والاجتماعي مما يظهر بعض السلوكيات نجملها في الآتي :

- الدعم العاطفي : أن الأطفال ضعيفي البصر اللذين يعانون من مشكلات في الدعم العاطفي يتأثرون سلباً في نموهم الانفعالي والاجتماعي .
- السلوكيات النمطية : وهو سلوك يحتاجه الطفل ويصبح جزءاً من حياته وهو سلوك غير هادف كالضغط على العين .
- الانطوائية ، أحلام اليقظة ، الاكتئاب ، العدوانية
- وقد يواجه الطفل الضعيف البصر مشكلات تعوق مسيرته التعليمية نجملها في الآتي:

1. عدم اتاحة الفرصة الكافية للطفل ضعيف البصر للتفاعل والمشاركة داخل الصف.
2. عدم كفاءة الوسائل التعليمية المستخدمة داخل الصف.
3. محدودية زمن الحصة الدراسية تحول دون منح الطفل ضعيف البصر وقت لمتابعته .

التوصيات:

1. نشر مفاهيم حقوق الطفل الكفيف وتطبيقها وفق ما جاءت في المواثيق والاتفاقيات الدولية بما يحقق للفئة الاجتماعية الادمج الكامل في المجتمع.
2. مناهضة التمييز على أساس الاعاقة باعتبار أن كف البصر جزء من التنوع البشري.
3. التوجه نحو المجتمع عامة وأسراً الأطفال المكفوفين خاصة بهدف تحسيسهم وتعليمهم عناصر دأمة في المجتمع.
4. التنسيق مع الجهات الدولية والوطنية المعنية لوضع الخطط وإعداد البرامج الخاصة بتربية الأطفال المكفوفين وتعليمهم وإدخال مادة التعامل معهم ضمن المناهج الدراسية .
5. تكييف التكنولوجيا الحديثة لمساعدة الطفل الكفيف لتحدي الصعاب وتجاوز الاعاقة.
6. العناية باستخدام البصر الضعيف
7. تنمية المهارات الفطرية لدى الطفل الكفيف واكسابه مهارات جديدة تمكنه من الاعتماد على نفسه من أجل الحصول على

أمرأ واقعاً تفرضه التشريعات في معظم دول العالم نظراً لفاعلية المدارس والمؤسسات الخاصة بذوي الإعاقة البصرية في تكوين شخصية الطفل . كما أن توفير بيئة واقعية للأطفال من ذوي الإعاقة البصرية ذات خبرات متنوعة تمكنهم من تكوين مفاهيم صحيحة عن العالم المحيط بهم قد ساهم في إعادة النظر في اتجاهات المجتمع وانتقاد أسلوب التعليم السائد في المؤسسات الخاصة ، ومن هنا تطور مفهوم الدمج حيث شمل العديد من الجوانب.

صعوبات ومعوقات دمج ذوي الإعاقة البصرية

عند تطبيق عملية الدمج ظهرت العديد من الصعوبات والمعوقات أهمها:

1. تخوف أولياء أمور الأطفال غير ذوي الإعاقة البصرية من عملية الدمج.
2. وجود اتجاهات سلبية لدى المجتمع المدرسي بشكل خاص والمجتمع بشكل عام اتجاه ذوي الإعاقة البصرية.
3. عدم تهيئة مدارس التعليم العام من حيث الكوادر البشرية، المباني ، المستلزمات التجهيزية ، الازدحام الشديد في الفصول الدراسية وقلة الموارد المالية.
4. عدم ملائمة اساليب التقييم المتبعة مع الأطفال ذوي الإعاقة البصرية

شروط ومتطلبات الدمج الناجح لذوي الإعاقة البصرية

1. يحتاج تنفيذ برنامج الدمج إلى التخطيط والتنفيذ المتميزين للتأكد من نجاعته بحيث يكون معد له بصورة دقيقة لذلك يجب مراعاة العديد من الجوانب للوصول إلى دمج ناجح من خلال التخطيط الدقيق والتهيئة المتكاملة ، وتوفير معلم تربية خاصة على الأقل في كل مدرسة يتم فيها تنفيذ عملية الدمج ومراعاة نسبة الأطفال ذوي الإعاقة البصرية مقارنة بأقرانهم داخل الفصل المدرسي.
2. مراعاة العمر النمائي للأطفال ذوي الإعاقة البصرية وليس العمر الزمني.
3. الاعتماد في تقييم إداء الطفل ذوي الإعاقة البصرية على الوقت وليس مقارنه مع إداء أقرانه.
4. مشاركة أولياء ذوي الإعاقة البصرية بفاعلية في تخطيط وتنفيذ عملية الدمج .

الاستخدام الأمثل للبصر الضعيف لدى الأطفال

يعتبر البصر من أعظم النعم وهو مفتاح المعرفة ويعتبر من أهم المبركات التي تقوم بدور التفاعل الاجتماعي للأشخاص وهو لغة تواصل عالمية. وتشير الدراسة إلى أن ثلاث مليار أويدي يعانون من احدى أشكال ضعف الرؤية .

معاهدهم الخاصة لتفعيل مادة التربية الفنية في مناهجها ومن ضمنها المسرح وحث الأسر على تشجيع ابنائها لدخول هذا المجال والطلب من كلية الفنون الجميلة قبول المكفوفين في تخصص المسرح.

10. الدعوة إلى تطبيق ما جاء في اتفاقية مراكش والاستفادة من بنودها في البحث العلمي الخاص بتوصية الطفل الكفيف وتربيته وتعليمه.

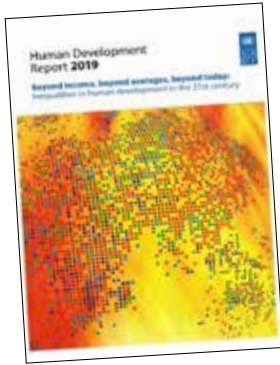
الخبرات والمعارف.

8. قيام منظمات المكفوفين في الدول العربية بواجبها في توعية أسر الأطفال المكفوفين وتقبل حالاتهم ومعاملتهم معاملة خالية من الرعاية الزائدة ومنحهم قدرًا من المسؤولية ودمجهم مع إخوانهم في البيت وأقربائهم في المجتمع وتهيئة البيئة المناسبة لحركاتهم وتلبية احتياجاتهم .

9. توظيف المسرح في تربية الأطفال المكفوفين وتعليمهم ودعوة

دراسات وأبحاث

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لعام 2019: أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين



تستخدم القلة التي تنصدر المشهد نفوذها لتوجه هذه القرارات إلى خدمة مصالحها الآتية. وعندما يضيق الناس ذرعاً بهذا الحال، ينزلون إلى الشارع. وتشكل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية عقبة تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030. ولا يقتصر ذلك على الفوارق في الدخل والثروة، ولا يمكن اختزاله ببساطة

بمقاييس تركز على بعد واحد، بل إنها ستحدد مستقبل من قد تكتب لهم الحياة في القرن الثاني والعشرين. وبالتالي، عند دراسة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية لا بد من الذهاب إلى ما هو أبعد من الدخل والمتوسطات، بل ما هو أبعد من يومنا الحاضر، ما يؤدي إلى خمس رسائل رئيسية.

- أولاً: بالرغم من تجاوز الكثيرين الحدود الدنيا للأداء في التنمية البشرية، لا تزال التفاوتات واسعة. ففي أول عقدين من القرن الحادي والعشرين تحقق تقدم ملحوظ في الحد من أشكال الحرمان الشديد، غير أن التفاوتات لا تزال على مستويات غير مقبولة في مجموعة من الإمكانيات، لا سيما حرية الأفراد في أن يحققوا ذواتهم وما ينشدونه من دراسة أو عمل أو ما يكفي من غذاء. ويخلف التقدم وراء بعضاً ممن هم أكثر عرضة للمخاطر، بل حتى من يعانون أشد أشكال الحرمان، إلى حد أن العالم قد لا يتمكن من القضاء على هذه التفاوتات بحلول عام 2030، كما تنشأ أهداف التنمية المستدامة.

- ثانياً: ظهور جيل جديد من أوجه عدم المساواة الحادة في التنمية البشرية، مع أن الكثير منها - التي نشأت في القرن العشرين ولم تحل - قد بدأ في التراجع بالفعل.

- ثالثاً: أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية يمكن أن تتراكم مدى الحياة، وغالباً ما تزيد اختلالات عميقة في موازين القوى.

- رابعاً: يحتاج تقييم أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية إلى ثورة في المقاييس.

- خامساً: إن تصحيح عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين أمر ممكن - إذا تحركنا الآن - قبل أن تتحول الاختلالات في النفوذ الاقتصادي إلى هيمنة سياسية راسخة.

للحصول على سياسات جيدة لا بد من البدء بمقاييس جيدة، والجيل الجديد من أوجه عدم المساواة يستدعي جيلاً جديداً من القياس. فهناك حاجة إلى توافر مفاهيم أكثر وضوحاً وارتباطاً

يزداد الناس من مختلف أنحاء العالم ومن مختلف القطاعات والمشارب السياسية اقتناعاً بضرورة الحد من عدم المساواة في الدخل ببلدانهم. بل إن عدم المساواة في التنمية البشرية أعمق. ومن الأمثلة على ذلك، طفلان ولدا عام 2000، أحدهما ولد في أحد بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً، والآخر ولد في أحد بلدان التنمية البشرية المنخفضة. هنا نرى أن فرصة الطفل الأول في الالتحاق بالتعليم العالي تصل إلى 50 في المائة، نظراً لأن أكثر من نصف الشباب البالغين من العمر عشرين سنة في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً يلتحقون بالتعليم العالي. وعلى العكس من ذلك، نجد الطفل الآخر تراجع فرصته كثيراً في البقاء على قيد الحياة أصلاً، لأن حوالي 17 في المائة من الأطفال المولودين عام 2000 في بلدان التنمية البشرية المنخفضة معرضون للوفاة قبل بلوغهم سن العشرين، مقابل 1 في المائة فقط في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. علاوة على ذلك، ففرص الطفل الثاني في الالتحاق بالتعليم العالي محدودة، إذ لا تتجاوز نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في بلدان التنمية البشرية المنخفضة جداً 3 في المائة. هكذا، وبفعل ظروف خارجة عن إرادتهما، وُضع هذان الطفلان على مسارين مختلفين غير متكافئين يفتقران للمساواة.

1. وعلى نحو شبيه، فإن أوجه عدم المساواة شاسعة أيضاً داخل البلدان نفسها، النامية منها والمتقدمة. ففي بعض البلدان المتقدمة، يقدر أن الفجوة في متوسط العمر المتوقع عند سن الأربعين بين أعلى وأدنى واحد في المائة في توزيع الدخل يصل إلى 15 سنة للرجال و10 سنوات للنساء.

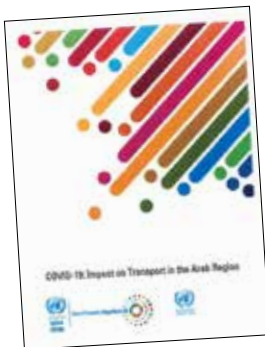
2. لا تعكس أوجه عدم المساواة دائماً عالماً مجعفاً، حيث أن بعضها قد يتعذر تجنبه، كعدم المساواة الناجم عن نشر التكنولوجيا الجديدة.

3. لكن عندما لا تكون لهذه المسارات التي تفتقر للمساواة صلة بمجازاة الجهود أو المواهب أو روح المخاطرة أو المبادرة، فقد تمس شعور الأفراد بالعدالة والإنصاف، بل وربما تعتبر إهانة للكرامة الإنسانية. وأوجه عدم المساواة في التنمية البشرية هذه تضيق بالمجتمعات، إذ تقوض التماسك الاجتماعي وتزعزع ثقة الناس بالحكومات والمؤسسات وفيما بين الناس أنفسهم. وإن أكثر الاقتصادات تضرراً تمنع الأفراد من تحقيق كامل طاقاتهم وملكاتهم في العمل وفي الحياة. وكثيراً ما تكون أوجه عدم المساواة عائقاً أمام أن تعكس القرارات السياسية تطلعات المجتمع بأسره وحماية الكوكب، إذ

بشكل رئيسي بين النساء في الثلاثينيات من العمر. كما أن عدد حالات الإجهاض أقل في أبريل وكذلك في يوليو وأغسطس. وقد تمت الإشارة إلى الوصول إلى الخدمات المخصصة، وهو أمر أكثر صعوبة خلال فترة الصيف، حيث لا يزال يمثل مشكلة.

ويقدر العمر المتوقع عند الولادة بـ 79.4 عاماً للرجال و 85.2 عاماً للنساء وفقاً للأرقام المؤقتة، أي بزيادة قدرها 0.1 سنة بالنسبة للرجال وانخفاضاً قدره 0.1 سنة للنساء مقارنة بالعام السابق. يعد متوسط العمر المتوقع للمرأة الفرنسية من أعلى المعدلات في أوروبا، بينما متوسط العمر المتوقع للرجال. على مدى السنوات العشر الماضية، ركزت ثلاث فئات عمرية التقدم الأكثر أهمية: حوالي 20 و 50 و 80 عاماً. ومع ذلك، فقد كانت أكثر وضوحاً بالنسبة للرجال مقارنة بالنساء، على الرغم من استمرار ارتفاع معدل وفيات الذكور، وخاصة بين الشباب. ساهمت جميع المجموعات الرئيسية لأسباب الطبية للوفاة في زيادة العمر، باستثناء الاضطرابات النفسية وأمراض الجهاز العصبي والسرطانات للنساء. ويمكن إسناد التطور غير المواتي لوفيات النساء بسبب سرطان الرئة إلى الزيادة السريعة في عدد الوفيات بسبب سرطان الرئة، على عكس ما لوحظ عند الرجال، وعدم إحراز تقدم في مكافحة سرطان الرئة. وينتج الاختلاف فيما يتعلق بسرطان الرئة عن سلوكيات التدخين المتباينة، حيث يقلل الرجال من استهلاكهم في وقت مبكر عن النساء. ومع ذلك، ينبغي أن يؤدي الانخفاض الأخير في تدخين الإناث إلى انخفاض معدل وفيات السرطان في المستقبل. كما أن الوفيات ليست موحدة طوال العام. حيث تسجل أعلى مستوياتها في الشتاء، خاصة خلال شهري يناير وفبراير، والحد الأدنى في الصيف خاصة في أغسطس، باستثناء سنوات الموجة الحارة (2003) على وجه الخصوص). تزداد موسمية الوفيات مع تقدم العمر: تكاد لا تذكر عند الأطفال والشباب، وهي مميزة بشكل خاص من سن 75. يتعرض كبار السن في الواقع لأمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي التي تكون أكثر حدة في الشتاء لأسباب البيولوجية (البكتيريا أكثر مقاومة عندما تكون درجات الحرارة منخفضة) والأسباب السلوكية.

الأمم المتحدة (منظمة الإسكوا). تأثير كوفيد 19- على النقل في المنطقة العربية 2020



تسببت جائحة كوفيد 19 في أزمة صحية واقتصادية واسعة غيرت العالم. ويتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4.3 في المائة في عام 2020، مما يؤدي إلى نقص في الناتج العالمي بحلول نهاية العام يزيد عن 6 تريليونات

بتحديات العصر، وإلى الجمع بين مصادر شتى من البيانات، واستخدام أدوات أكثر دقة للتحليل. وما يجري من أعمال مبتكرة ينم عن أن المداخل والثروات تتراكم لدى الشرائح العليا في العديد من البلدان بسرعة تفوق ما يمكن للمرء أن يفهمه بناءً على مقاييس موجزة لعدم المساواة. وإن هذه الجهود إن غُمت ونشرت بشكل أكثر منهجية يمكن أن تثري المناقشات والسياسات العامة بشكل أفضل. وقد لا تبدو المقاييس ذات أولوية، إلى أن يؤخذ في الاعتبار مدى سيطرة مثل هذه المقاييس كالناتج المحلي الإجمالي منذ إنطلاقه في النصف الأول من القرن العشرين.

ديديه بروتون، مكاللي باربييري، هيبوليت دالبيس، ومكاللي مازوي - التطورات الديموغرافية الأخيرة في فرنسا: الولادات والوفيات والهجرات 2018



بلغ عدد سكان فرنسا 66.9 مليون نسمة في 1 يناير 2018، وقد سجل نمو السكان أدنى نسبة منذ 20 عاماً، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى التوازن في التركيبة السكانية الذي وصل إلى أدنى حد تاريخي لمدة 40 عاماً. ويظل الهيكل العمري للسكان من بين الأصغر في الدول الأوروبية. ويمثل تدفق الرعايا

الأجانب إلى فرنسا أكثر من 300000 شخص في عام 2016. وهو يغطي مجموعتين مختلفتين من السكان. كما يمثل الرعايا الأجانب الخاضعون للالتزام بالحصول على تصريح إقامة، والذي تم تقييمه في بناءً على معطيات من قاعدة بيانات، 218354 شخصاً. ويتكون بشكل أساسي من العائلات (49٪) والطلاب (26٪). كما زاد تدفق طالبي اللجوء المقبولين للبقاء في فرنسا بشكل مستمر منذ عام 2011 ووصل إلى 35262 شخصاً في عام 2016. من ناحية أخرى، فإن الرعايا الأجانب غير الخاضعين للالتزام بالحصول على تصريح إقامة، يمثلون 82.732 شخص. وقد انخفض هذا التدفق منذ عام 2013. وللعام الثالث على التوالي، ومن جهة أخرى، كما انخفض العدد السنوي للمواليد المسجلة في عام 2017 (769,500)، بسبب انخفاض عدد السكان في سن الإنجاب والخصوبة. خاصة خصوبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 29 سنة).

وقد تذبذب عدد المواليد العام: حيث تم تسجيل عدد أقل من المواليد في أواخر الشتاء والربيع، والمزيد من المواليد في الصيف والخريف. وانخفض عدد الولادات اليومية في عام 2017 بين أقل من 1700 وما يزيد قليلاً عن 2300. ويرجع ذلك بلا شك إلى برمجة الولادة. وارتفع عدد حالات الإجهاض في عام 2017 بشكل طفيف للغاية: حيث تم تسجيل 216,700 حالة خلال العام. مع ملاحظة زيادة



المصاحبة غالباً للإعاقة. كذلك، قد يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عقبات متعلقة بتدابير النظافة الأساسية، إذ قد يصعب عليهم فرك اليدين خلال غسل اليدين مثال في حال لمس الأشياء. وقد يحتاجون أحياناً إلى مساعدة للحصول على المعلومات، وأحياناً صعوبات جسدية، الأمر الذي يعرضهم للعدوى.

كذلك قد يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة صعوبات في الالتزام بالتباعد الاجتماعي والعزل الذاتي، لحاجتهم إلى أشكال أخرى من الدعم وهم يتأثرون أكثر من غيرهم بالجائحة، بسبب التوقف الفجائي لكثير من الخدمات التي يعتمدون عليها. وهم يواجهون عوائق كبيرة تحول دون وصولهم إلى المعلومات والرسائل الصحية ذات الصلة، وهو ما يصعب عليهم اتخاذ قرار حول سبل حماية أنفسهم وطرق الحصول على الضروريات والخدمات أثناء فترة الحجر.

ولهذه الأسباب، يجب مضاعفة الجهود للحلول دون إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة في تدابير الوقاية من جراء انتشار جائحة كوفيد-19. ويجب العمل على ضمان وصول كامل لهؤلاء الأشخاص إلى المعلومات وخدمات الرعاية الصحية وأشكال الدعم التي يحتاجون إليها، حتى تتوفر لديهم سبل الصحة الجيدة والأمان ووفقاً لمقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، -كاتالينا ديفانداس أغيلار-، لا تزال الجهود المبذولة لتزويد هؤلاء بالتوجيه والدعم الازمين لحمايتهم خلال جائحة كوفيد-19- ضئيلة ومحدودة. وشددت السيدة أغيلار على أن تدابير الاحتواء، مثل التباعد الاجتماعي والعزلة الذاتية، قد تكون مستحيلة بالنسبة لمن يعتمدون على دعم الآخرين في الأكل وارتداء الملابس والاستحمام. وأكدت على ضرورة تقديم المساعدات المالية لهم، للحد من خطروهم في مزيد من الفقر والضعف، إذ قد لا يكون لديهم ما يكفي من الموارد المالية لتخزين المواد الغذائية والأدوية، أو تحمل التكاليف الإضافية لتوصيل طلباتهم للمنزل. وأوصت السيدة أغيلار بإتاحة المعلومات حول كيفية احتواء فيروس كوفيد-19- للجميع، من خلال استخدام لغة الإشارة وبشقي الوسائل والأشكال التي تضمن عرض المعلومات بطريقة يسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها وفهمها. ومن أهم هذه الوسائل التكنولوجيا الرقمية المتاحة، والترجمة النصية الفورية، والرسائل النصية، واستخدام لغة سهلة القراءة. ومن الضروري اتخاذ إجراءات إضافية لتذليل الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة من خلال تنفيذ مزيد من الإجراءات الحكومية وإنتاج كمية كبيرة من المواد التعليمية والتوعوية الملائمة.

دولار. وقد تنكمش التجارة بنحو الخمس في عام 2020، بينما من المقرر أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية بنسبة تصل إلى 40 في المائة وأكثر من 100 مليار دولار على التوالي. والمنطقة العربية ليست بمنأى عن الصدمة التي يسببها الوباء. وهكذا، من المحتمل أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بمعدل سنوي قدره 5.7 في المائة في عام 2020، مع خسارة اقتصاد المنطقة بالكامل حوالي 900 مليار دولار في الإنتاج بين عامي 2020 و2022.2 في أسوأ السيناريوهات، ومن غير المتوقع أن تعود المنطقة إلى مستويات قبل عام 2023.

وقد تباينت اضطرابات النقل والتجارة في المنطقة العربية حسب البلدان وأنماط النقل، حيث شهد النقل الجوي أسوأ عام له على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يعاني النقل البري من صدمة أقل نسبياً، في حين أظهرت نقل الشحن البحري بعض المرونة على الرغم من التعديلات واسعة النطاق التي أدخلتها شركات الشحن والموانئ. على المستوى العالمي، تباينت الاستجابات واستراتيجيات المواجهة من قبل صناعة وسائل النقل لضمان استمرارية الأعمال عبر المناطق، وتضمنت ما يلي: التعديلات التشغيلية؛ التعديلات المالية والاقتصادية؛ البروتوكولات والعمليات الصحية؛ والتعديلات على ممارسات العمل والجوانب التنظيمية. في كثير من الحالات، اعتمد أصحاب المصلحة في الصناعة على خطط الطوارئ الحالية، والقدرة على التنسيق مع السلطات الوطنية و/أو المحلية، واستراتيجيات الاتصال والمبادئ التوجيهية المصممة خصيصاً لتوثيق الطرق التي يمكن من خلالها الحفاظ على عمليات النقل مع ضمان السلامة والأمن. في أبريل 2020، حدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خطة عمل من عشر نقاط لمساعدة صناعة الشحن على الحفاظ على التجارة خلال أزمة فيروس كورونا المستجد. وصدرت أيضاً مبادئ توجيهية لتكييف نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية لمساعدة الجمارك والوكالات العابرة للحدود في توسيع نطاق الإجراءات اللازمة للتعامل بشكل أفضل مع الوباء. تشمل تعديلات مستوى الميناء، على سبيل المثال، تحديد أولويات الخدمات الأساسية؛ إعادة تنظيم العمليات وظروف العمل بسبب تدابير السلامة والبروتوكولات الصحية؛ وزيادة الاعتماد على استراتيجيات الرقمنة والاتصال.

الأمم المتحدة الإسكوا - مسح الإجراءات الحكومية المتخذة لوقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) والجهود المبذولة لتزويدهم بالمعلومات والمواد التوعوية اللازمة بصيغة ميسرة 2020

الأشخاص ذوو الإعاقة من أكثر الفئات عرضة للإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). فهم شديداً عرضة لأمراض الجهاز التنفسي، وللمضاعفات مما تنجم عن إصابتهم بالأمراض

الأمم المتحدة – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية لعام 2020 أفق جديد التنمية البشرية والثروروبوسينز – نيويورك 2020



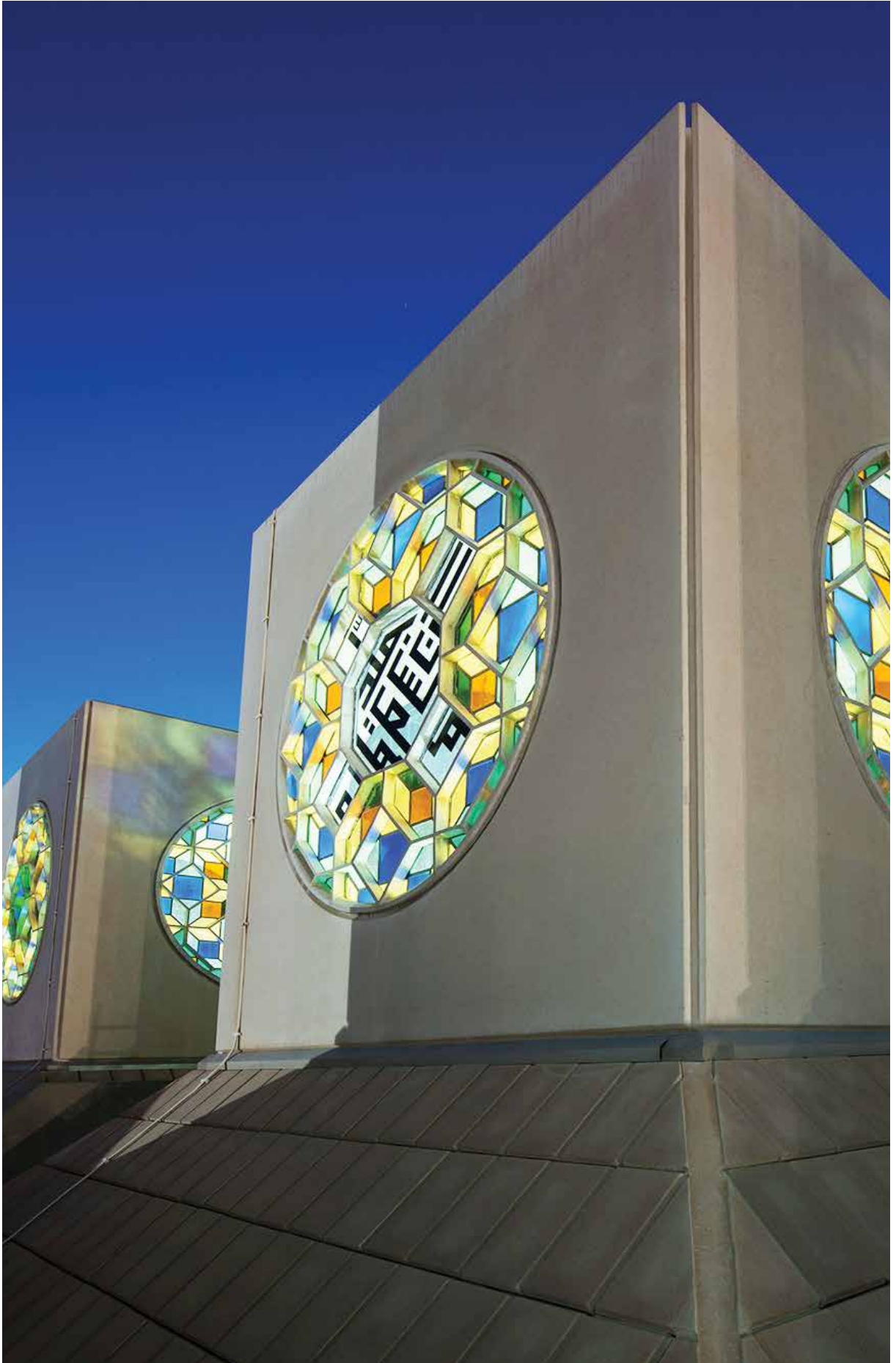
نعيش لحظة غير مسبقة في تاريخ البشرية وفي تاريخ كوكبنا. تومض أضواء التحذير - لمجتمعاتنا وكوكبنا - باللون الأحمر. وقد شكلت جائحة كوفيد-19- آخر نتيجة مروعة للاختلالات على نطاق واسع. لطالما حذر العلماء من أن مسببات الأمراض غير المألوفة

ستظهر بشكل متكرر أكثر من التفاعلات بين البشر والماشية والحياة البرية ، والتفاعلات التي زادت باطراد من حيث الحجم والكثافة ، مما أدى في النهاية إلى الضغط على النظم البيئية المحلية بشدة لدرجة أن الفيروسات القاتلة تنتشر. قد يكون فيروس كورونا الجديد هو أحدث من يفعل ذلك ، وما لم نخفف قبضتنا على الطبيعة ، فلن يكون الأخير. لا تسقط مسببات الأمراض الجديدة من السماء ، ولا الأوبئة التي قد تسببها. انتشر Covid-19 بسرعة حول عالم مترابط ، حيث ترسخ في أي مكان هبط فيه وازدهر بشكل خاص في الشقوق في المجتمعات ، واستغل وفاقم عدد لا يحصى من عدم المساواة في التنمية البشرية. في كثير من الحالات ، أعاققت هذه التشققات جهود السيطرة على الفيروس.

بينما استحوذ Covid-19 على اهتمام العالم ، تستمر الأزمات الموجودة مسبقاً. ضع في اعتبارك تغير المناخ. سجل موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي لعام 2020 أرقاماً قياسية جديدة أو كان على وشك القيام بذلك ، سواء من حيث عدد العواصف وعددها التي اشتدت بسرعة. خلال الاثني عشر شهراً الماضية ، تسببت حرائق غير عادية في مساحات شاسعة من أستراليا وبانتانال البرازيلية وشرق سيبريا في الاتحاد الروسي والساحل الغربي للولايات المتحدة.

التنوع البيولوجي على كوكب الأرض أخذ في التدهور ، حيث يواجه ربع الأنواع الانقراض ، والعديد منها في غضون عقود. يعتقد العديد من الخبراء أننا نعيش ، أو على أعتاب ، حدث انقراض جماعي للأنواع ، وهو السادس في تاريخ الكوكب والأول الذي يسببه كائن حي واحد لنا.

عندما طعن تقرير التنمية البشرية لأول مرة في أولوية النمو كمقياس للتقدم في عام 1990 ، كانت الحرب الباردة لا تزال تشكل الجغرافيا السياسية ، وكانت شبكة الويب العالمية قد اخترعت للتو ولم يسمع سوى عدد قليل جداً من الناس عن تغير المناخ. في تلك اللحظة ، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بديلاً يتطلع إلى الأمام للنتائج المحلي الإجمالي ، حيث صنف جميع البلدان حسب ما إذا كان لدى الناس الحرية والفرصة لعيش حياة يقدرونها. وبذلك ، أعطينا صوتاً لمحادثة جديدة حول معنى الحياة الجيدة والطرق التي يمكننا من خلالها تحقيقها. بعد مرور ثلاثين عاماً ، تغير الكثير ، لكن الأمل والإمكانات لم تتغير. إذا كان لدى الناس القدرة على إنشاء حقبة جيولوجية جديدة تمامًا ، فسيكون لدى الناس أيضاً القدرة على اختيار التغيير. نحن لسنا الجيل الأخير من الأنثروبوسين. نحن أول من اكتشفها. نحن المستكشفون والمبدعون الذين يقررون ما سيذكره هذا - الجيل الأول من الأنثروبوسين. هل ستنذكر بالحفريات التي تركناها وراءنا: مساحات من الأنواع ، منقرضة منذ زمن طويل ، غارقة ومتحفورة في الوحل جنباً إلى جنب مع فرش الأسنان البلاستيكية وأغطية الزجاجات ، إرث من الضياع والهدر؟ أم هل سنترك بصمة أكثر قيمة بكثير: التوازن بين البشر والكوكب ، مستقبل عادل ومنصف؟ يحدد الخيار التالي: التنمية البشرية والأنثروبوسين هذا الخيار ، ويقدم بديلاً ضرورياً ومحفزاً للتفكير للشلل في مواجهة الفقر المتزايد وعدم المساواة جنباً إلى جنب مع التغير الكوكبي المطلق. من خلال مؤشر التنمية البشرية التجريبي الجديد الخاص بالضغط الكوكبية المعدلة ، نأمل أن نفتح محادثة جديدة حول المسار المستقبلي لكل بلد - وهو مسار لم يتم استكشافه بعد. الطريق إلى الأمام من Covid-19 سيكون رحلة جيل. نأمل أن يختار الجميع السفر معاً.



صورة العدد